



المعيار

لمعرفة د. ربيع بن هادي بعلم الحديث النبوي
دراسة نقدية لأطروحاته في الدكتوراد
(النكت على ابن الصلاح لابن حجر : تحقيق ودراسة)

بقلم
ناصر بن عبدالمحسن القحطاني

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

المُعْيَارُ

لمعرفة د. ربيع بن هادي بعلم الحديث النبوي
دراسة نقدية لأطروحاته في الدكتوراه
(النكت على ابن الصلاح لابن حجر : تحقيق ودراسة)

حقوق الطبع محفوظة

المعيار

لمعرفة د. ربيع بن هادي بعلم الحديث النبوي
دراسة نقدية لأطروحاته في الدكتوراه
(النكت على ابن الصلاح لابن حجر : تحقيق ودراسة)

بقلم

ناصر بن عبدالمحسن القحطاني



الإهداء

إلى ...

محدث الديار الشامية الشيخ /

محمد ناصر الدين الألباني

حفظه الله

وإلى كل طالب حق

يبتغي معرفة حقيقة المستوي العلمي

للدكتور ربيع بن هادي المدخلي

في علوم الحديث .

تصدير

□ قال الإمام ابن رجب الحنبلي - رحمه الله - :

" وأهل العلم النافع كلما ازدادوا في هذا العلم ازدادوا لله تواضعا وخشية وانكسارا وذلاً . قال بعض السلف : ينبغي للعالم أن يضع التراب على رأسه تواضعا لربه . فإنه كلما ازداد علما بربه ومعرفة به ازداد منه خشية ومحبة وازداد له ذلاً وانكسارا .

□ ومن علامات العلم النافع :

أنه يدل صاحبه علي الهرب من الدنيا وأعظمها الرياسة والشهرة والمدح ، فالتباعد عن ذلك والاجتهاد في مجانبته من علامات العلم النافع . فإن وقع شئ من ذلك من غير قصد واختيار كان صاحبه في خوف شديد من عاقبته ، بحيث إنه يخشى أن يكون مكررا واستدراجا ، كما كان الإمام أحمد يخاف ذلك علي نفسه عند اشتها راسمه وبعد صيته . "

(بيان فضل علم السلف ص ٥٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

❖ مقدمة (المعيار)

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾ (آل عمران / ١٠٢)

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا ﴾ (النساء / ١)

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما ﴾ (الأحزاب / ٧٠-٧١)

أما بعد ،،،

فإنني كنت قد علقت قبل فترة على مواضع متفرقة من كتاب (النكت على ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر العسقلاني بتحقيق د. ربيع بن هادي المدخلي أصلحت فيها بعض ما وقع من المحقق من أوهام وأغلاط . ثم إنني شرعت في تتبع عمل المحقق وتعليقاته

فهاثني ما وقع من المحقق من أوهام وأغلاط فيها ، والتي لا يتصور وقوعها من طالب في السنة النهائية بقسم الحديث ، فكيف بمن لُقّب بـ (أستاذ كرسي علم الحديث في الجامعة الإسلامية) ١٥ .

ومما شجعني على المضي قدما في هذا التتبع ما لمست في مريديه من الغلو في مدحه وتعظيم منزلته ، فلم يكتفوا بوصف ربيع بـ (العلامة المحدث الدكتور أستاذ كرسي علم الحديث..) ، بل جعلوه (إمام أهل السنة والجماعة) في هذا العصر متغافلين عن العالم الرياني الحقيقي بهذا اللقب وهو سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - أمتع الله به ونفعنا بعلومه - .

وليت الأمر وقف عند حدود المدح والتعظيم بل تجاوزه حتى كاد أن يصل إلى ادعاء العصمة فيه ! فكثير من مريديه يفضب ويثور حين يقال له إن شيخك قد جانب الصواب في المسألة الفلانية . بينما يسهل على الكثيرين منهم تخطئة الإمام أحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية وعلماء الدعوة النجدية ممن يشهد لهم ببلوغ مرتبة الإمامة في الدين .

وكان من آثار هذا التعصب الذميم أن أصبح الشيخ محل عقد الولاء والبراء عندهم ، فمن وافقه فيما يقول فهو - على حد قولهم - من إخواننا على المنهج الصحيح . ومن خالفه فهو مبتدع ضال يستوجب الهجر والتأديب . وقد كنا - معشر السلفيين - ننعى على أهل المذاهب جمودهم وتعصبهم حتى نبتت بيننا نابتة جعلتنا نترحم على متعصبة المذاهب ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ومن المضحك المبكي أن مريدي الشيخ ربيع هم أكثر الناس لهجا بمحاربة الحزبية والحزبيين في الظاهر ، فهذا هو حديثهم المفضل الذي يطنطنون به صباح مساء . ولو سئلت (الحزبية) أين أحباؤك وأخذانك لأشارت إليهم بأصابعها الخمس !

ولما رأى الشيخ ربيع كل هذا التعظيم والتمجيد من مريديه اندفع في الرد على مخالففيه متجاوزا في ذلك حدود الشرع والأدب فاتهمهم بشتي أنواع التهم ، وسفه عقولهم ، وطعن في نيّاتهم، وشكك في مقاصدهم ! بل وصل الأمر به في نصرة رأيه الي التشكيك بكتب أهل العلم مثل مجموع فتاوى شيخ الإسلام وكتاب (سير النبلاء) للحافظ الذهبي بدعوى أن ما يوجد فيها من ذكر محاسن بعض العلماء المبدّعين هو من وضع المبتدعة ودسائسهم في هذه الكتب (١) .

وهذه دعوى خطيرة للتشكيك في تراث هذه الأمة ، ولا أجد دعوى توازيها في هذه الخطورة غير دعوى طه حسين في التشكيك في كل ماكان متلقيا عن طريق الرواية . وقد رأيت نصحا للأمة ونصحا للشيخ ربيع نفسه أن أنشر ما وقفت عليه من أوهام وأغلاط في تحقيقه للنكت ليعرف بذلك قدر علمه وينشغل بتصويب أطروحته في الدكتوراه بدلا من انشغاله بغيب الدعاة والمصلحين ، كما أن في هذا (المعيار) إعلام لمريدي ربيع والغالين فيه بحقيقة المستوى العلمي للدكتور ربيع في مادة تخصصه (علم الحديث) وذلك من خلال نقد أرقى أعماله العلمية وهي (أطروحة الدكتوراه) فلعل ذلك أن يسهم في إطفاء أوار الفتنة التي أشعلوها وأشغلوا الناس بها ، وليس أعظم على (المتبوع) من افتتان الأتباع بتقليده ومحاكاته .

(١) في أحد أشرطته المسجلة بالكويت .

❖ الإمام .. الدكتور !!

مما يثير الاستغراب والدهشة حرص الدكتور ربيع بن هادي على أن يسبق لقب (الدكتور) اسمه في طرة جميع كتبه وإعلانات دروسه ومحاضراته ، ووجه الاستغراب : أن المفترض فيمن يحرص غاية الحرص على مجانية أهل البدع والبعد عن مشابھتهم أن يكون أكثر حرصا على تجنب التشبه باليهود والنصارى في ألقابهم العلمية . فمن المعلوم أن لقب (دكتور) لقب دخيل على العربية وأهلها ، فقد كان يلقب به عند اليهود (الحاخام) العالم بشريعتهم ، ويلقب النصارى به من يتولى تفسير كتبهم المقدسة . فالواجب على من نُصِبَ (إماما لأهل السنة والجماعة في هذا العصر) أن يترفع عن مثل هذه الألقاب اليهودية والنصرانية .

وعلاوة على ذلك فإن هذا اللقب لا يمنح صاحبه مكانة خاصة في علمه ، فمن الواقع المشهود أن كثيرا من حملة هذه اللقب - دون تعميم - عريّون عن العلم ، إذا تحدّثوا في مجال تخصصهم أتوا بالعجائب ! يقول العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد في كتابه النافع (تغريب الألقاب العلمية/ ص ٣١) في ذكر عيوب التلقب بهذا اللقب :

" تعريض المرء نفسه بانفتاح باب قالة الناس من أنه يحمل الاسم بلا حقيقة ، فهو مزجي البضاعة ، ومهما كسب هذا اللقب من الدعاية فلن يملأ فراغا يحسّ به الناس ويعتقدونه ، وما أجمل بالمرء أن يعيش تحت ستر الله ، ومن كان صافي الجوهر عميق المادة فأمام الحقائق تتلاشى المظاهر وتزول كتقلص الظل وزوال الخيال " أه .

❖ هذا (المعيار) ...!

سردت فيه أوهام وتخليطات الدكتور ربيع بن هادي في تحقيقه لكتاب (النكت على ابن الصلاح) وما رقمه عليه من تعليقات . ومن المعلوم أن الكتاب في الأصل هو أطروحه لنيل درجة العالمية العالية في علم الحديث (الدكتوراه) ، وقد نوقشت سنة (١٤٠٠ هـ) . ولا ريب أن (لجنة الحكم والمناقشة) على الرسالة قد تعقبت ربيعاً في شئ من أوهامه وأغلاطه التي قام بإصلاحها فيما بعد ، وما أذكره هنا من الأوهام والأغلاط هو ما فات (لجنة الحكم والمناقشة) التتبيه عليه .

والطبعة المعتمدة في دراستنا النقدية هذه : هي طبعة (المجلس العلمي إحياء التراث الإسلامي) بالجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة سنة (١٤٠٤ هـ) . وحتى لا أظلم الرجل فقد راجعت طبعة دار الراية للكتاب سنة (١٤٠٨ هـ) لعلى أجد تراجع ربيع عن شئ من تلك الأوهام والتخليطات ، لكنني وجدت طبعاً طبق الأصل عن الطبعة الأولى !

وقد رأيت من المناسب ترتيب تلك الأوهام والتخليطات بضم النظر إلى نظيره ، فخرج المعيار في أحد عشر فصلاً وخاتمة ، والله المسؤول أن ينفع به ليقوم بالدور المطلوب منه الذي أشرنا إليه آنفاً ، والله الموفق ، وله الحمد في الأولى والآخرة ، وهو الحكيم الخبير .

وكتب

ناصر بن عبد المحسن القحطاني

الرياض

في ٨/١١/١٤١٦ هـ

الفصل الأول :

بيان ضعف استقراء ربيع لكتب أهل العلم
وأنه لا يعول عليه في ذلك لتعجله

• النموذج الأول :

حديث في صحيح ابن خزيمة ينفي ربيع وجوده فيه !!

قال الحافظ : " ونظيره ما رواه ابن خزيمة (٢) أيضا ، قال : حدثنا محمد بن حسان ثنا عبدالرحمن بن مهدي ، عن سفيان عن عاصم عن أبي عثمان ، عن بلال رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ : « لا تسبقني بآمين » " (النكت ٥٩٣/٢)

علق ربيع عليه بقوله : " (٢) لم أجده في صحيح ابن خزيمة ، وقد راجعت كتاب الصلاة كله خصوصا : باب تأمين المأموم عند فراغ الإمام من قراءة الفاتحة وباب فضل تأمين المأموم إذا أمّن إمامه وغيرها من أبواب التأمين فلم أجده . " أهـ

قلت : هو في صحيح ابن خزيمة رقم (٥٧٣) في باب: الجهر بآمين عند انقضاء فاتحة الكتاب في الصلاة التي يجهر الإمام فيها بالقراءة (ج ١ / ص ٢٨٧ / سطر ٩) .

وهذا مما يؤكد أن استقراء ربيع للكتب لا يعول عليه ولا يوثق به ،

وانظر كيف ادعى أنه قرأ كتاب الصلاة كله وخصوصا أبواب التأمين فلم يجد طلبته !

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل

● النموذج الثاني :

حديث وترجمتان في تاريخ الخطيب البغدادي !!

قال الحافظ في تخریج حديث دخول النبي ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر : " وقد وجدته من رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي أيضا . قال الخطيب في تاريخه : أنا الحسن بن محمد الخلال : أنا علي بن عمرو بن سهل الحريري : ثنا محمد بن الحسن بن مقسم من أصل كتابه : ثنا موسى بن الحسن بن أبي عباد : ثنا محمد بن مصعب القرقيساني (٣) ثنا الأوزاعي عن الزهري فذكره .

قال الخطيب : هذا وهم على محمد بن مصعب ، فإنه إنما رواه عن مالك لا عن الأوزاعي " . (النكت ٦٦١/٢)

علق ربيع على ذلك بقوله : " (٣) .. هذا ولم أجد هذا الحديث والكلام الذي حكاه الحافظ عن الخطيب في تراجم هؤلاء الثلاثة الخلال والجلجلي والقرقيساني ، أما الحريري وابن مقسم فلم أجد لهما ترجمة في تاريخ بغداد ، فالله أعلم أين ذكر الخطيب هذا الحديث والكلام عليه " أه .

قلت : ذكره الخطيب في ترجمة ابن مقسم التي لم يقف عليها ربيع ! وهو محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم انظر : تاريخ بغداد (٢٠٦/٢) . وقد ترجم أيضا للحريري (٢١/١٢) ، فالله أعلم بالطريقة التي يبحث فيها ربيع عن الأحاديث والتراجم !!

• النموذج الثالث :

كلام للترمذي في جامعه

نقل الحافظ عن الترمذي قوله بعد حديث : " هذا حديث حسن . قال : وإنما لم نقل لهذا الحديث صحيح ، لأنه يقال : إن الأعمش دلس فيه فرواه بعضهم عنه ، قال : حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة " (النكت : ٤٠٣/١) .

فعلق ربيع بقوله : " (٢) الحديث المشار إليه في (ت) ٤٢- كتاب العلم ٢- باب : فضل طلب العلم حديث ٢٦٤٦ ... وقال عقبه : هذا حديث حسن ، ولم أجد فيه ما حكاه الحافظ من أنه قال : وإنما لم نقل لهذا الحديث صحيح ... إلخ ، وقد بحثت عنه في عدد من النسخ " أه .

قلت : لا حاجة للبحث عنه في عدد من النسخ ، لأنه في نفس النسخة التي بحثت فيها لكن في موضعين آخرين من الكتاب فقد أخرج الترمذي الحديث في أكثر من موضع ، وانظر كلامه المزبور في (٣٤/٤) و (١٩٦/٥) !!

وانظر أيضا أمثلة أخرى في استقراء تراجم الرواة في الفصل الثامن ..

الفصل الثاني :

بيان أن معرفة ربيع بكتب أهل العلم ضعيفة قاصرة

• المثال الأول :

إنكاره أن يكون لعبد الحق الاشبيلي كتاب (الجمع بين
الصحيحين) ثم رده على نفسه !

قال الحافظ : " وقد سبق مغلطاي إلى ذلك : ابن بطال في شرح
البخاري وعبد الحق في أواخر الجمع بين الصحيحين (٩) وغيرها "
(٣٥٦ / ١)

فعلق ربيع قائلا : " (٩) الجمع بين الصحيحين إنما هو للحميدي
محمد بن أبي نصر فتوح لا لعبد الحق ، وكتاب عبد الحق إنما هو
كتاب الأحكام ، فلعل هذا سبق قلم " .

قلت : قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٩٩ / ٢١) في ترجمة
عبد الحق : " قلت : وعمل (الجمع بين الصحيحين) بلا إسناد على
ترتيب مسلم ، وأتقنه وجوده " أهـ

□ ونقل في ترجمته من تذكرة الحفاظ (١٣٥١ / ٤) عن الحافظ
أبي عبد الله الأبار قوله عن عبد الحق : " وله (الجمع بين
الصحيحين) مصنف " أهـ

□ وقال ابن شاکر الکتبی فی فوات الوفیات (۲۵۷/۲) فی ترجمته : " وجمع بین الصحیحین وبوّبه " أه

□ وقال ابن العماد فی شذرات الذهب (۲۷۱/۴) عنه : " أحد الأعلام ومؤلف الأحكام الكبرى والجمع بین الصحیحین " .

□ وقال الحافظ العراقي فی شرح الألفية (۶۳/۱) : " أما الجمع بین الصحیحین لعبد الحق وكذلك مختصرات البخاري ومسلم فلك أن تتقل منها وتعزو ذاك للصحیحین " .

□ وقال ربيع نفسه فی ترجمة عبدالحق (۴۸۸/۱-تعليق ۲) : " ... مؤلف الأحكام الكبرى والصغرى والجمع بین الصحیحین " أه قلت : فهذا يصلح أن يدرج ضمن ردّ ربيع على ربيع ۱ .

ومن هذا تعلم أن ربيعا يتكل على معرفته القاصرة - دون الرجوع الى الكتب المعتمدة - ويبني على ذلك تخطئته للصواب ، فينبغي ألا يعوّل على كلامه إلا بعد السبر والتثبت . وتأمل قوله : " وكتاب عبد الحق إنما هو كتاب الأحكام " ؛ فإنه يفهم منه أنه ليس لعبد الحق غير كتاب الأحكام ، وهو المفهوم من استعماله لأداة الحصر (إنما)، وهذا شاهد على أن أسلوبه تعوزه الدقة في اختيار الألفاظ المناسبة.

● النموذج الثاني :

د. ربيع لا يفرق بين مصابيح البغوي ومشكاة المصابيح
للتبريزي

قال الحافظ : " والبغوي قد نص في ابتداء المصابيح بهذه العبارة : وأعني بالصباح ما أخرجه الشيخان ... إلى آخره .

ثم قال : وأعني بالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وغيرهما من الأئمة .. إلى آخره " (١/٤٤٥-٤٤٦) .

علّق ربيع على ذلك بقوله : " (١) رجعت الى مشكاة المصابيح فلم أجد هذا الكلام ولكني وجدته في مقدمة زهير الشاويش ص د ولم يذكر مصدره " أهـ

قلت : من الطبيعي أن لا تجد كلام البغوي في المشكاة ، لأنه - بكل بساطة - مذكور في كتابه المصابيح (انظر : ١/١١٠) فهو كمن قيل له : **أَنجِدْ . فَأَتَهُمَ (١) ..**

ولا ريب أن ذلك يعطيك دليلاً واضحاً على تعجل ربيع وعدم تدقيقه في الكلام كما يكشف عن ضحالة علمه بكتب السنة حيث أنه لا يفرق بين (المشكاة) و (المصابيح) .

شئان بين مشرق ومغرب ١

راحت مشرقة ورحلت مغرباً

(١) يقال : أنجد الرجل إذا توجه لتقاء نجد ، فإن توجه لتقاء تهامة قيل : أتهم

• النموذج الثالث :

ربيع ينسب كتاب أحمد شاکر (الباعث الحثيث)
للحافظ ابن كثير !

ترجم ربيع لابن كثير (١/٤٧٦ تعليق ٤) فقال :

(له مصنفات نافعة ، منها التفسير وجامع المسانيد في الحديث
والبدایة والنهاية في التاريخ والباعث الحثيث في علوم الحديث) أهـ

قلت : الباعث الحثيث للعلامة أحمد شاکر شرح به كتاب ابن
كثير (اختصار علوم الحديث) ، لكن ربيع اختلط عليه الأمر فلم
يميز بين الكتابين !! وقد ذكره في ثبت المصادر (٢/٩٠٥) فقال :
" مختصر ابن كثير ، وهو الباعث الحثيث " أهـ !!

• النموذج الرابع :

د. ربيع لا يفرق بين

مجمع الزوائد للهيثمى وزوائد ابن ماجه للبوصيري !!

ذكر الحافظ حديث عبد الرحمن بن عوف : " صائم رمضان في
السفر كالمفطر في الحضر " وعزاه إلى النسائي وابن ماجه . (٢/٥١٧)
قال ربيع في تخريجه : " وأما ابن ماجه فأخرجه من طريق أسامة
بن زيد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبيه عبد الرحمن بن عوف .. "

قال : " وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً ،
وأسامة متفق على ضعفه . قاله الهيثمي في مجمع الزوائد كما نقله
محقق الكتاب " أ هـ .

قلت : محقق سنن ابن ماجه الأستاذ فؤاد عبد الباقي لم ينسب
هذا الكلام الى الهيثمي وكتابه (مجمع الزوائد) ، وإنما قال : " في
الزوائد ... " (انظر سنن ابن ماجه : ٥٣٢/١)

وقد أشار في خاتمة طبعته (١٥٢٨/٢) إلى أنه ينقل عن زوائد
البوصيري حيث قال في حديثه عن تحقيق النص والطبعات التي
رجع إليها : " وهذه النسخة لم يراع فيها شئ من الدقة ... ولم
أنتفع منها إلا بما نقله السندي في حاشيته عن كتاب الزوائد
للبوصيري " أ هـ .

وما ذكرته هو من البدهيات المعلومة عند المشتغلين بتخريج
الحديث .

وهب أن ذلك خفي على ربيع فهل يخفي عليه أيضا أن الهيثمي
في كتابه (مجمع الزوائد) إنما جمع زوائد أحاديث مسانيد أحمد
والبزار وأبي يعلى ومعاجيم الطبراني الثلاثة على الكتب الستة ،
فكيف يتكلم في المجمع على حديث عند النسائي وابن ماجه ؟! هذا
دليل آخر على زجاء بضاعة ربيع في علم الحديث وأنه تصدر لما لا
قبَل له به .

وقال ربيع في كلامه على هذا الحديث : " ... وإنما منشأ هذا هو

وهم أسامة بن زيد على الزهري حيث رفع عنه حديثا المعروف عنه وقفه ، فهي رواية منكرة لاتفاق المحدثين على ضعف أسامة "

وقال في تقدمته (١٩٠ / ١) : " وأسامة بن زيد متفق على ضعفه " !

قلت : انظر كيف نقل اتفاق المحدثين على ضعف أسامة بن زيد الليثي ، ولو رجعت إلى ترجمته في التهذيب (٢٠٨ / ١ - ٢١٠) لوجدت أن ابن معين قال عنه : ثقة . وفي رواية عنه زاد : حجة . ووثقه العجلي . وقال ابو داود : صالح إلا أن يحيى بن سعيد أمسك عنه بآخره . وقال ابن عدي : وهو كما قال ابن معين ليس بحديثه بأس . وضعفه غيرهم .

وقد قال الذهبي في (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد) (رقم / ٢٦ - ص / ٦٤) عن أسامة : صدوق قوي الحديث ، أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهب عنه ، ولكن أكثره من الشواهد والمتابعات ، والظاهر أنه ثقة ، وقال النسائي : ليس بالقوي " . أهـ

أفيصلح بعد هذا أن ينقل ربيع الاتفاق على ضعفه ؟

والظاهر : أنه اغتر بما نقله عبد الباقي عن البوصيري - أو الهيتمي كما ظن ربيع - ! والواجب على من يتصدي لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه) أن يرجع الى كتب الرجال ليقف على حقيقة حال الراوي . وقد رجعت إلى زوائد البوصيري (٢٩٨ / ١) في كلامه على هذا الحديث فوجدته قد وصفه بأنه (ضعيف) فلم ينقل اتفاقا .

وأما الهيتمي فقد قال عنه في مجمع الزوائد (٣٢٢/٤) في كلامه على حديث آخر : " من رجال الصحيح وفيه ضعف . "

• النموذج الخامس :

ربيع يكتشف كتابا جديدا للدارقطني اسمه (المديح) !!

قال الحافظ في تخریج طرق حديث دخول النبي ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر : " ثم وجدته في (المديح) ! للدارقطني " أهـ (٦٦٠/٢)

هكذا قرأه د. ربيع ، وصوابه : (المُدَبِّج) قال العراقي في فتح المغيث (٦٧/٣-٦٨) : " وذلك أن يروي كل واحد من القرينين عن الآخر ، وبذلك سمّاه الدارقطني وجمع فيه كتابا حافلا في مجلد " وانظر أيضا : نزهة النظر ص ١٢٦ و تدريب الراوي (٢٤٧/٢) وفتح المغيث للسخاوي (١٦٩/٤) .

وبهذا تعلم السر في إحجام ربيع عن ذكر هذا الكتاب في مراجع الحافظ (١٨٩٨/٢) !

• النموذج السادس :

ربيع يجهل أن مختصر ابن الحاجب (المشهور) مطبوع ، فيحيل القارئ إلى مخطوطة الحرم المكي !!

نقل الحافظ كلاما لابن الحاجب (٦٩٤/٢)، فقال ربيع في بيان موضعه من كتابه الشهير مختصر المنتهى : « (٣) مختصر المنتهى

(ق ٢/٣٥) مخطوط بمكتبة الحرم المكي برقم ٩٨ أصول « وذكره أيضا في مصادر التحقيق (١٩٨/٢) وقال : " يوجد بمكتبة الحرم المكي " أه

قلت : أحال على مخطوطة الكتاب ، وفاته أن الكتاب قد طبع مرارا ، فمن ذلك طبعة دار الطباعة باستنبول (١٢٢٦هـ / ١٩٠٨م) ، وطبعة الدار البيضاء (١٢٨٨هـ / ١٩٦٨م) ، وطبعة مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة (١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م) .

وكتاب ابن الحاجب من أهم كتب أصول الفقه ، ولا يتصور خفاء أمره على صغار طلبة العلم فكيف بـ (إمام أهل السنة والجماعة) !



الفصل الثالث :

ربيع يسقط هيبة (الصحيح) فيضعف حديثين من أحاديث البخاري

• الحديث الأول :

حديث سهل بن سعد في ذكر خيل النبي ﷺ

قال الحافظ : " ومن ذلك (أي : الصحيح لغيره) حديث أبي بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده رضي الله عنه في ذكر خيل النبي ﷺ .

وأبيّ هذا قد ضعفه لسوء حفظه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والنسائي ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيم بن العباس أخرجه ابن ماجه من طريقه ، وعبد المهيم أيضا فيه ضعف فاعتضد ، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته " (٤١٨/١) .

فعلق ربيع على ذلك قائلا : " (٦) في الحكم لهذا الحديث بالصحة - ومداره على أبي بن العباس وأخيه عبد المهيم - وهما ضعيفان - نظر ، وهو خلاف المقرر في علوم الحديث لأن ما هذا حاله يحكم له بالحسن إن كان هناك تسامح لأن عبد المهيم في هذا الحديث شديد الضعف حيث قال الذهبي إنه واه وعلى هذا فمن يتحري الدقة لا يعتبر بمثله ولا يعضد به غيره " أهـ

قلت : في قوله : (وعلى هذا .. الخ) :

١- إيماء إلى تضعيف الحديث ، لأن من يتحري الدقة لا يقوى رواية أبي برواية أخيه .

٢- ولمزه للحافظ بعدم تحريه الدقة لأنه عضد رواية أبي برواية أخيه !!

• الحديث الثاني :

حديث أنس في كون قيس بن سعد رضي الله عنه من النبي ﷺ
بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير :

نقل الحافظ عن الحاكم قوله في هذا الحديث أنه شاذ ثم قال :
" قلت : وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من هذا الوجه
والحاكم موافق على صحته إلا أنه يسميه شاذاً " (٦٧٠/٢)

علق ربيع على ذلك بقوله في تعليق (٦) : " وإذا كان هذا هو
الإسناد الوحيد لهذا الحديث ففي قول الحافظ إنه صحيح نظر .

وتكلم في التعليق (٢) على أحد رواة الحديث (عبد الله بن المشي
الأنصاري) فنقل قول الحافظ عنه : صدوق كثير الغلط .

وقد بلغنا عن أحد مریدی الشیخ ربيع في بلدة الكويت أنه تهجم
على محدث الديار الشامية العلامة محمد ناصر الدين الألباني
ووصفه بالحمق وأنه قزم من الأقزام على حد قوله ! لأنه تعرض

لنقد أحاديث في صحيح البخاري ، فهل يطرد هذا المريد الحكم في شيخه أم أن منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال - عند ربيع ومريديه - قائم على المحابة وقول الشاعر :

وعين الرضا عن كل عيب كيلة

كما أن عين السخط تبدي المساويا

نعوذ بالله من الخذلان واتباع الهوى .



الفصل الرابع :

**ربيع لعجلته لا يتأمل كلام المخالف بل يهجم عليه
ناقدا ومعترضا فيأتي بالعجائب !!**

• المثال الأول :

قال الحافظ : "وراء هذه التراجم نسخ كثيرة موضوعة هي أولي بإطلاق أوهي الأسانيد كنسخ أبي هدبة ... " وذكر عددا من النسخ الموضوعة ، قال : " ونسخة رواها أبو سعيد أبان بن جعفر البصري أوردتها كلها من حديث أبي حنيفة وهي نحو ثلاثمائة حديث ، ما حدث منها بحديث . وفي سردها كثرة ، ومن أراد استيفاءها فليطالع كتابي لسان الميزان (٣) . " (١/٥٠١-٥٠٢) .

قال ربيع ظانا أنه قد ظفر بوهم للحافظ (ص٥٠٢) : " (٣) لم يذكر الحافظ في لسان الميزان من هذه الأحاديث التي أشار إليها إلا حديثا واحدا بإسناد أبان هذا إلى أبي حنيفة ... " أهـ

قلت : قول الحافظ : " وفي سردها كثرة ، ومن أراد استيفاءها .. " الضمير عائد فيه الى النسخ الموضوعة التي ذكر عددا منها ، وأحال من أراد الاستيفاء على كتابه (اللسان) ، لكن ربيعا -لعجلته وعدم تثبته وتخليطه في وضع علامات الترقيم - ظن أن الضمير عائد على أحاديث نسخة أبي سعيد أبان بن جعفر فذهب يستدرك على الحافظ فأتي من سوء فهمه !!

● المثال الثاني :

نقل الحافظ عن شيخه العراقي قوله في طرق حديث النهي عن بيع الولاء وهبته : " وقد رواه غير يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما فذكر رواية يونس بن عبيد عن نافع من عند ابن عدي . قلت : (القائل هو الحافظ) : ليس هذا متابعا ليحيى بن سليم عن عبيد الله ، وقد وجدت له متابعا (٤) " فذكره . (٦٧١ / ٢) .

فعلق ربيع على ذلك بقوله : " (٤) تعقب الحافظ هنا لشيخه غير سليم ، لأن كلام العراقي كالآتي : " قلت : وقد ورد من غير رواية يحيى بن سليم عن نافع رواه ابن عدي في الكامل ثم ساق إسناد ابن عدي إلى يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر " فغرض العراقي بيان أن هذا الحديث قد روي عن نافع من غير طريق يحيى بن سليم - أيضا - ولم يقصد أن يسوق متابعات لعبيد الله فأخطأ الهدف حتى يستدرك عليه " أهـ

قلت : تعقب الحافظ في محله ، وقد وقع في كلام العراقي في مطبوعة (التقييد) - وهي كثيرة السقط والتحريف - سقط ظاهر (ص / ١٠٤) ، والصواب ما نقله الحافظ عن العراقي وهو قوله : " وقد ورد من غير رواية يحيى بن سليم (عن عبيد الله) عن نافع " وذلك لأمرين :

الأول : أن الحافظ العراقي ذكر قبيل ذلك هذا الإسناد فقال

(ص ١٠٣-١٠٤) : " رواه الترمذي في كتاب العلل المفرد ، قال : حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب : حدثنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع ... " .

الثاني : أن يحيى بن سليم لا رواية له عن نافع فهو لم يدركه ، وإنما يروي عنه بواسطة عبيد الله بن عمر (انظر التهذيب : ٢٢٦/١١) .

فإذا تبين لك ذلك علمت دقة تعقب الحافظ ، لأن العراقي ذكر أنه قد رواه غير يحيى بن سليم عن عبيد الله ، ثم ذكر متابعا لعبيد الله ولم يسم من تابع يحيى على روايته عن عبيد الله ، فأتي الحافظ بمتابع ليحيى . وبهذا تعلم أن قول ربيع : " ... فأخطأ الهدف حتى يستدرك عليه " جمعة لا طائل منها .

● المثال الثالث :

قال الحافظ معلقا على تمثيل العراقي للمنكر بحديث همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس في وضع الخاتم عند دخول الخلاء : " وقد نوزع أبو داود في حكمه عليه بالنكارة مع أن رجاله رجال الصحيح . والجواب أن أبا داود حكم عليه بكونه منكرا ، لأن هماما تفرّد به عن ابن جريج وهما وإن كانا من رجال الصحيح ، فإن الشيخين لم يخرجوا من رواية همام عن ابن جريج شيئا لأن أخذه عنه كان لما كان ابن جريج بالبصرة ، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله ، والخلل في هذا الحديث من جهة أن ابن جريج دلّسه عن الزهري بإسقاط الواسطة - وهو زياد

بن سعد - وَوَهْمُ هَمَامٍ فِي لَفْظِهِ عَلَى مَا جُزِمَ بِهِ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ ، هَذَا وَجْهٌ حَكَمَهُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مُنْكَرًا ، وَحُكْمُ النِّسَائِيِّ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ غَيْرَ مُحْفُوظٍ أَصُوبٌ فَإِنَّهُ شَاذٌ فِي الْحَقِيقَةِ إِذِ الْمُنْفَرِدُ بِهِ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ (٥) لَكِنَّهُ بِالْمُخَالَفَةِ صَارَ حَدِيثُهُ شَاذًا " (٦٧٧/٢) .

قلت : الظاهر أن أبا داود حكم عليه بالنكارة لوهم همام في لفظه ، أما تدليس ابن جريج هنا فلا يضر إن كانت الواسطة بينه وبين الزهري : زياد بن سعد - كما قال الحافظ - لأن زياد هذا ثقة ثبت كما في التقريب .

وقد رأى الحافظ أن الحكم بشذوذ الحديث أصوب من الحكم بنكارتة ، لأن راوي الحديث همام بن يحيى ثقة أو على حد قوله : (من شرط الصحيح) أي الحديث الصحيح، وما انفرد به الثقة مخالفًا يسمى شاذًا ، وأما المنكر فما انفرد به الضعيف .

غير أن ربيعا فهم غير ذلك فعلق بقوله : " (٥) كيف يكون المنفرد به - وهو همام - من شرط الصحيح وقد قال الحافظ نفسه إن في سماعه من ابن جريج خلا ممما جعل الشيخين يتجنبان حديثه عنه فلم يخرجوا في الصحيحين من رواية همام عن ابن جريج شيئا " أهـ

قلت : قد بينا مقصود الحافظ من قوله (من شرط الصحيح) ، ولو كان ما فهمه ربيع هو المقصود لقال الحافظ : (من شرط الصحيحين) ، وكيف يتصور من الحافظ أن يقع في هذا الوهم وقد

سبق له التنبية على حال رواية همام عن ابن جريج قبل ذلك بسطور
قلائل ١١٩

• المثال الرابع :

قال الحافظ في بيان طرق حديث كفارة المجلس : " وذلك من
طريق وهيب (٣) عن سهيل عن عون بن عبد الله لا ذكر لكعب فيه
ألبته ، وبذلك أعله أحمد بن حنبل وأبو حاتم ... " (٧١٨/٢)
فعلق ربيع بقوله : " (٣) الصواب أن يقول : وذلك من طريق
موسى بن عقبة عن سهيل " أهـ

قلت : بل الصواب ما ذكره الحافظ ، وكرره أيضا في (٧٢٣/٢)
نقلا عن علل الدارقطني: " .. قال : والصحيح قول وهيب عن سهيل
عن عون بن عبد الله " أهـ .. وهكذا ذكره ابن أبي حاتم في
العلل (١٩٥/٢)

• المثال الخامس :

قال الحافظ : قول ابن عيينة : لم نجد شيئا يشد به هذا الحديث
، ولم يجئ إلا من هذا الوجه . فيه نظر ، فقد رواه الطبراني من
طريق أبي موسى الأشعري ، وفي إسناده أبو هارون العبيدي وهو
ضعيف ولكنه وارد على الإطلاق (٤) " (٧٧٣/٢) .

فعلق ربيع قائلاً : " (٤) قول الحافظ : لكنه وارد على الإطلاق .
فيه نظر فإن ابن عيينة نفي وجود شئ يشد به ورواية أبي هارون لا
يعتبر بها لأنه متروك فلا مكان للإيراد على قول ابن عيينة برواية
العبدى " أهـ

قلت : نعوذ بالله من العجلة والولع بتخطئة الناس ، فلو قرأ ربيع
كلام ابن عيينة كاملاً لعلم صحة اعتراض الحافظ ، فابن عيينة نفي
وجود شئ يشد به هذا الحديث ، ونفى أيضاً مجيئه إلا من هذا
الوجه . وعلى النفي الأخير يتوجه إيراد الحافظ ولو اقتصر ابن
عيينة على النفي الأول لساغ كلام ربيع ولكن هيهات هيهات .

● **المثال السادس :** وهو شاهد على ضحالة فهم ربيع
للنصوص !

قال الحافظ : " روي في أمالي المحاملي من طريق ابن عيينة عن
ابن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله عنه رواه قال : قول
إبراهيم عليه السلام : ﴿ والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ﴾ (
الشعراء / ٨٢) في كذباته الثلاث (٦) " (٥٣٥/٢) .

فأبو سعيد فسر (الخطيئة) التي سأل إبراهيم عليه السلام الله أن
يغفرها له : بالكذبات الثلاث التي وقعت منه ..

قال ابن جرير في تفسير الآية (٥٣/١٩ - ط بولاق) : " وقيل إن
إبراهيم صلوات الله عليه عنى بقوله : ﴿ والذي أطمع أن يغفر لي

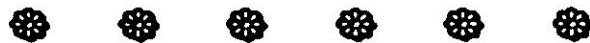
خطيئتي يوم الدين ﴿ والذي أرجو أن يفرض لي قولي : ﴿ إني سقيم ﴿ (الصافات / ٨٩) وقولي ﴿ بل فعله كبيرهم هذا ﴿ (الأنبياء / ٦٣) ، وقولي لسارة : إنها أختي . ثم ساق بسنده عن مجاهد وعكرمة نحوه .

أما ربيع فقد استشكل قول أبي سعيد ، وظن أنه عد دعاء إبراهيم -عليه السلام - هذا من كذباته الثلاث !! فقال : " (٦) غير واضح عد هذا في الثلاث فينظر ثم إنه في جميع النسخ الثلاثة " أه .

قلت : لو كلف ربيع نفسه قليلا فراجع كتب التفسير لعلم سوء فهمه ولما استشكل ما كان جليا واضحا عند غيره ، لكن ماله وللتحقيق !!

وقد خطأ ربيع الحافظ في قوله : " وكملت فوائد المستخرجات بهذه الفوائد السبعة (٤) " (٢٢٣/١) حيث علق قائلا : " (٤) كذا في جميع النسخ والصواب : السبع " أه

ونسي هنا ما قرره هناك فقال : " ثم إنه في جميع النسخ الثلاثة " فوقع في ما نعاه على الحافظ !! وانظر مزيد بيان لذلك في الفصل العاشر .



الفصل الخامس :

بيان ضعف معرفة ربيع بأصول التخريج والحكم على الأسانيد

• المثال الأول :

ربيع يتعذر عليه الوقوف على حديث للنسائي في
عمل اليوم والليلة

في التعليق (٩) (١/٣٢٧-٣٢٨) في تخريج حديث أبي هريرة :
وكلني رسول الله ﷺ بركة رمضان " الحديث . نقل ربيع عن الحافظ
قوله في الفتح فيمن وصل إحدي روايات البخاري المعلقة : وقد
وصله النسائي والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان المذكور .
فعلق ربيع عليه بقوله : " وقد بحثت عن الحديث في المجتبى
للنسائي فلم أجده " .

قلت : هو عند النسائي في (عمل اليوم والليلة) برقم (٩٥٩) ،
وانظر تحفة الأشراف (١٠/٣٤٤-٣٤٥) . فكان الأولى إذ لم يجده في
الصفري أن يقول لعله في الكبرى كما هو صنيع المحققين في هذا
العلم الشريف .

• المثال الثاني :

ربيع يعزو أثرا في مسند أبي يعلى إلى كتاب (فتح المجيد) ١١

ذكر الحافظ أثر ابن مسعود : من أتى عرافا .. الخ . (٥٢٩/٢) ،
وقال ربيع في تخريجه : " (٢) أخرجه أبو يعلى . انظر : فتح المجيد
شرح كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن حسن (ص ٢٩٠) " أه .

قلت : لو صنع هذا طالب في قسم العقيدة لوَّيخ على مثل هذا
العزو ، فكيف بباحث يعد بحثا لنيل درجة (العالمية العالية) في
علوم الحديث فيحيل عزو المتقدم على المتأخر ؟

وقد ذكر ربيع في مراجع بحثه (٨٩٩/٢) : " مسند أبي يعلى
الموصلية (ت ٣٠٧) منه صورة في مكتبة الحرم المكي " أه فلم لم يعزه
إليه ؟

وكان الأولى به - إن لم يتيسر له الوقوف عليه في المخطوط - أن
يعزوه إلى مجمع الزوائد (١١٨/٥) والفتح (٢١٧/١٠) فإنهما أورداه
وتكلما على إسناده .

• المثال الثالث :

ربيع يضعف حديث قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة

ذكر الحافظ أن ابن الجوزي ذكر في موضوعاته جملة من

الأحاديث الحسان قال : كحديث قراءة آية الكرسي دبر الصلاة ، فإنه صحيح رواه النسائي وصححه ابن حبان " (٨٤٩/٢) .

قال ربيع في الكلام على الحديث : " (١) ... ثم رواه (يعني ابن الجوزي) من حديث أبي أمامة ، وقال : قال الدارقطني : غريب من حديث الألهاني (يعني : محمد بن زياد الألهاني) تفرد به محمد بن حمير عنه . قال يعقوب بن سفيان : ليس بالقوي . وقال أبو حاتم : لا يحتج به . وقال الحافظ في محمد بن حمير إنه صدوق . التقريب (١٥٦/٢) وعد الذهبي في الميزان هذا الحديث من غرائب . انظر الميزان (٥٣٢:٣) ففي تصحيح الحافظ له نظر بل هو ضعيف في نظري من طريق أبي أمامة ، وحديثا جابر وعلي رضي الله عنهما لا يصلحان للاعتبار ولا ينهضان لجبران حديث أبي أمامة كما ترى ، خصوصا وأن لفظ حديث جابر يختلف تماما عن لفظ حديث أبي أمامة وعلى " أه .

قلت : حديث أبي أمامة أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة " (رقم : ١٠٠) ، والطبراني في " الكبير " (٨/١٣٤ رقم : ٧٥٣٢) ، والأوسط (مجمع البحرين : ٨/٢٨-٢٩ رقم ٤٦٥٤) والدعاء (٦٧٥) ، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٢٤) من طرق عن محمد بن حمير عن محمد بن زياد الألهاني عنه مرفوعا .

واسناده حسن : ابن حمير وثقه ابن معين ودحيم وابن حبان وقال النسائي والدارقطني : ليس به بأس . وقال أحمد : ما علمت إلا

خيرًا . وقال ابن قانع : صالح . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال يعقوب بن سفيان : ليس بالقوي (التهذيب : ١٢٤/٩ - ١٢٥)

قال الحافظ في نتائج الأفكار (٢٧٩/٢) عن طعن يعقوب فيه : " هو جرح غير مفسر في حق من وثقه ابن معين ، وأخرج له البخاري وحسن الحديث .

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في المحرر (ص ٥٣) عن الحديث : " لم يصب من ذكره في الموضوعات ، فإنه حديث صحيح " .

وقال المنذري في الترغيب (٤٤٨/٢ - المحققة) : " رواه النسائي والطبراني بأسانيد : أحدها صحيح وقال شيخنا أبو الحسن (١) : هو على شرط البخاري . وابن حبان في كتاب الصلاة وصححه " .

وقال الدمياطي في المتجر الرابع ص ٤٧٣ : وإسناده على شرط الصحيح .

وقال الهيتمي في مجمع الزوائد (١٠٢/١٠) : " رواه الطبراني في الكبير والأوسط بأسانيد ، وأحدها جيد " .

فقول ربيع : " بل هو ضعيف في نظري " يدل على ضعف نظره في أحوال الرواة ، فإن من هذا حاله يحسن حديثه بلا ريب وقد حكى

(١) هو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن فضل المقدسي المتوفي سنة (٦١١ هـ) ترجم له المنذري في (التكملة) (٣٠٦/٢) ، والذهبي في النبلاء (٦٦/٢١)

فيه الجرح نقلا عن ابن الجوزي ، ولو تأمل في أقوال معدليه في ترجمته من (التهذيب) لتبين له وجه القول بتحسين الحديث .

وللحديث شاهد من رواية المغيرة بن شعبة يصحح به :

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٢١ / ٣) من رواية عمر بن إبراهيم عن محمد بن كعب عنه مرفوعا : " من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة ما بينه وبين أن يدخل الجنة إلا أن يموت ، فإذا مات دخل الجنة " .

وعمر هذا ذكره ابن حبان في الثقات وسمي جده محمد بن الأسود ، وذكره العقيلي في الضعفاء ، أورد له حديثا غيره عن محمد بن كعب وقال : لا يتابع عليه . (اللسان : ٢٧٩ / ٤ - ٢٨٠) (١)

• المثال الرابع :

ربيع يصحح إسنادا فيه

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ١

أورد الحافظ حديث ابن عباس قال : ساق النبي ﷺ مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل . وذكر الاختلاف في إسناده . (٨٧٥ / ٢)

قال ربيع في تخريجه : " (٥) حديث ابن أبي ليلى هذا في جه ٢٥ - كتاب المناسك ٩٨ - باب الهدى من الإناث والذكور حديث ٣١٠٠ ،

(١) خلافاً للحافظ الدمياطي الذي ظنه - كما في اللآلي المصنوعة (٢٣١ / ١) عمر بن إبراهيم العبدى البصري من رجال التهذيب -

حم ٢٣٤:١ ، ٢٦٩ كلاهما من طريق سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم به وكذلك البيهقي في السنن الكبرى (٢٣٠:٥) من الطريق المذكور . وانظر تحفة الأشراف (٢٤٤:٥) وعزاه لابن ماجه فقط عن ابي بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد كلاهما عن وكيع عن سفيان عن ابن أبي ليلى . وهو إسناد صحيح " أه كلام ربيع بتمامه !

قلت : انظر كيف صحح الإسناد مع أن فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال عنه الحافظ في التقريب (رقم : ٦٠٨١) : صدوق سئ الحفظ جدا . أه وحسبك بذلك دليلا على معرفته في الحكم على أسانيد لا يخفى حال رواتها على صفار طلبه الحديث .

● المثال الخامس :

ربيع يضرب مثالا بحكاية موضوعة :

ذكر الحافظ أن من جملة القرائن الدالة على الوضع الإفراط بالوعد العظيم على الفعل اليسير . (٨٤٣/٢) .

فمثل ربيع لذلك قائلا : " (٤) انظر مثالا حكاية القصص الذي روى قصة في نحو عشرين ورقة بحضرة الإمامين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في كتاب الموضوعات لابن الجوزي (٤٦/١) ، وأولها قال رسول الله ﷺ : « من قال لا إله إلا الله خلق الله كل كلمة منها طيرا .. » . الحكاية . واستشهد بها ربيع أيضا في موضع آخر ..

(٨٥٦/٢ تمليق ٤)

قلت : قد أخرجها ابن الجوزي من طريق إبراهيم بن عبدالواحد عن جعفر بن محمد الطيالسي ، قال الذهبي في الميزان (٤٧/١) في ترجمة إبراهيم : " لا أدري من هو ذا ، أتى بحكاية منكرة ، أخاف ألا تكون من وضعه " ثم ذكر هذه الحكاية .

ثم كيف يتصور سكوت الإمامين أحمد وابن معين عن الإنكار على هذا الكذاب الذي ساق حديث مكذوبا في عشرين ورقة على العامة دون أن يقوموا بالإنكار عليه وتحذير العامة منه مع ما علم عنهما من حرصهما الشديد على الذب عن حديث النبي ﷺ !!



الفصل السادس :

بيان ضعف معرفة ربيع بقضايا علم مصطلح الحديث

• المثال الأول :

قال الحافظ : " مراده - يعني : ابن الصلاح - بالشاذ هنا - أي : في تعريف الحديث الصحيح - ما يخالف الراوي فيه من هو أحفظ منه أو أكثر كما فسّره الشافعي ، لا مطلق تفرد الثقة كما فسّره به الخليلي ، فافهم ذلك (١) " (٢٣٦/١ - ٢٣٧)

فعلّق ربيع على ذلك متعقبا بقوله : " (١) ولكن ابن الصلاح قرر أن الشاذ قسمان :

أحدهما : الحديث الفرد المخالف .

والثاني : الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجب التفرّد والشذوذ من النكارة والضعف .

(مقدمة ابن الصلاح ص ١٧)

ومنه يظهر أن ابن الصلاح لم يقصد بالشاذ ما فسّره الشافعي "أهـ

قلت : الحافظ لم يخف عليه هذا التقسيم ، وإنما قصد بيان معنى الشذوذ في تعريف ابن الصلاح لحديث الصحيح حين قال : أن لا يكون شاذّا ولا معلّلا . وأشار إلى ذلك بقوله (هنا)

فليس على إطلاقه حتى يُتَعَقَّبَ عليه . ومن المعلوم أن القسم الثاني من الشاذ لا مدخل له هنا - كما ذكر الحافظ - لأن روائي الصحيح فيه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لتفرده .

فكان الحافظ يقصد ربيعاً في قوله : " فافهم ذلك " !

● المثال الثاني :

نقل الحافظ قول ابن الصلاح : " وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر .. "

ثم علق عليه بقوله : " هذا يعطي أن الشاذ والمنكر عنده مترادفان (٢) ، والتحقيق خلاف ذلك . " (٦٧٣/٢) .

فعلق ربيع على ذلك بقوله : " (٢) قد صرح ابن الصلاح بأن المنكر بمعنى الشاذ حيث قال : وعند هذا نقول : المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعنى " مقدمة ابن الصلاح (ص ٧٢) . " أهـ

قلت : معنى قول ابن الصلاح أن المنكر بمعنى الشاذ يعني به اتفاق هذين النوعين في كون راويهما قد تفرد بما رواه ، فإن كان تفرده دون مخالفة لغيره من الرواة فقسم ، وإن جمع إلى التفرد المخالفة فقسم آخر . ولهذا انقسم المنكر - وكذا الشاذ - إلى قسمين غير أن ثمة اختلافاً فارقاً بين النوعين ، فراوي الشاذ ثقة ، وراوي المنكر ضعيف .

وقد فهم ربيع من قول ابن الصلاح أن المنكر بمعنى الشاذ أي من كل وجه ، ولهذا أورد هذا الكلام متعقبا الحافظ في قوله : " هذا يعطي أن الشاذ والمنكر عنده مترادفان " .

● المثال الثالث :

ذكر الحافظ قول ابن الصلاح : " إذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة أهل الحفظ والاتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروي حديثه من غير وجه ، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح " .

قال الحافظ : " فيه أمور : ... " ثم قال : " وثانيهما : إن وصف الحديث بالصحة إذا قصر عن رتبة الصحيح ، وكان على شرط الحسن إذا روى من وجه آخر لا يدخل في التعريف الذي عرف به الصحيح أولاً . فإما أن يزيد في حد الصحيح ما يعطي أن هذا أيضا يسمى صحيحا ، وإما أن لا يسمى هذا صحيحا . والحق أنه من طريق النظر يسمى صحيحا ، وينبغي أن يزداد في التعريف بالصحيح فيقال : هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط - أو القاصر عنه إذا اعتضد - عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللاً " (٤١٧/١) .

فعلق ربيع بقوله : " (٣) أنت ترى أن الحافظ قد اعترض هنا على ابن الصلاح في تعريف الصحيح ورأى أنه ينبغي أن يزداد في التعريف

ما ذكره ، ولكن الحافظ قد عرّف الصحيح في نخبه الفكر وشرحها (ص ٢٩ ، ٣٢) بما يوافق تعريف ابن الصلاح ، وغاير بين الصحيح لذاته والصحيح لغيره فقال : " .. وخبر الأحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معل ولا شاذ هو الصحيح لذاته ... فإن خف الضبط فالحسن لذاته وبكثرة طرقه يصحح "

والظاهر أن الحافظ غير رأيه لأن تأليفه للنخبة كان بعد تأليف النكت بدليل إحالته في النخبة وشرحها على ما في النكت . انظر نزهة النظر ص ٤١ " أه كلام ربيع .

قلت : ابن الصلاح قسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف ، ثم قال : " أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط الي منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً " (المقدمة ص ٧-٨) .

فقد اقتصر في تعريفه للحديث الصحيح على الصحيح لذاته ولم يشر إلى الصحيح لغيره إلا عند كلامه على الحديث الحسن والذي أورده الحافظ ، وكان الاعتراض على حد الصحيح عند ابن الصلاح في أنه أغفل الصحيح لغيره ولهذا اقترح الحافظ تعديل تعريف ابن الصلاح بزيادة (أو القاصر عنه إذا اعتضد) ليدخل فيه الصحيح لغيره ، وهذا دليل على دقة فهمه رحمه الله .

فزعم ربيع أن الحافظ قد عرّف الصحيح في نخبه الفكر بما يوافق تعريف ابن الصلاح زعم غير صحيح ، لأن الحافظ عرف

الصحيح لذاته بما يوافق تعريف ابن الصلاح ثم أردفه بالإشارة الي حد الصحيح لغيره .

فالحافظ في النكت وضع للحديث الصحيح تعريفا جامعا يشمل قسميه ، وفي النخبة عرف كل قسم على حده ، فالتعريف - في النكت والنخبة - واحد غير أن الصياغة مختلفة . فقول ربيع أن الحافظ غير رأيه في النخبة يدل على تعجله وعدم تأمله جيدا في كلام الحافظ في الكتابين .

وأما قوله : " بدليل إحالته في النخبة وشرحها على ما في النكت " فصوابه : " بدليل إحالته في شرح النخبة على ما في النكت " لأنه لا إحالة على النكت في متن (النخبة) فالواجب الدقة وتحري الصواب في العزو .

● المثال الرابع : ربيع يغفل كلام ابن رجب في تحرير

معنى الشاذ عند الخليلي

قال الحافظ في بيان حد الشاذ : والحاصل من كلامهم أن الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلق ، فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ الصحيح وغير الصحيح فكلامه أعم (٦) " . (النكت ٦٥٢/٢)

فعلق ربيع على ذلك موجهها كلام الخليلي : " وقد ظهر لي ما يمكن أن يوجه كلام الخليلي ، وهو أن يقصد بقوله (يشذ به شيخ ثقة) تفرّد الصدوق الذي لم يكمل ضبطه فيكون ما حكاه عن حفاظ الحديث صحيحا فإنهم يسمون ما كان كذلك شاذا ومنكرا ، أما إذا

تفرد به حافظ مشهور أو إمام من الحفاظ والأئمة ، فإن الخليلي لا يحكم عليه بالشذوذ بل هو صحيح في نظره وحكى الاتفاق عليه وبناء على هذا التوجيه يخرج الخليلي من التناقض وتسقط الالتزامات التي ألزمه بها العلماء " أهـ

قلت : قارن توجيهه ربيع بما ذكره الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي في تحرير هذه القضية حيث قال : " ولكن كلام الخليلي في تفرد الشيوخ ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عن دون الأئمة والحفاظ وقد يكون فيهم الثقة وغيره . فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد سماه الخليلي فردا ، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين الثقات أو أفراد إمام من الحفاظ الأئمة صحيح متفق عليه " إلى أن يقول : " وفرق الخليلي بين ما ينفرد به شيخ من الشيوخ الثقات وبين ما ينفرد به إمام أو حافظ . فما انفرد به إمام أو حافظ قبل واحتج به ، بخلاف ما تفرد به شيخ من الشيوخ . وحكى ذلك عن حفاظ الحديث " أهـ .

قلت : فالأمانة تقتضي أن ينسب ذلك لابن رجب ، فإن الفضل للمتقدم ، خصوصا وأن العلل قد طبع سنة (١٣٩٦هـ) بتحقيق صبحي السامرائي ، وسنة (١٣٩٧هـ) بتحقيق العتر ، أي حال إعداد ربيع أطروحته للماجستير ، والتي كان حصوله عليها سنة (١٣٩٧هـ) بينما نال درجة الدكتوراه سنة (١٤٠٠هـ) .

• المثال الخامس :

ربيع يتردد في معنى قولهم : (صححه ابن حبان)

قال الحافظ : " وقد مال إلى ذلك ابن حبان (١) فصححهما جميعا " (٦٧٨ / ٢) .

فعلق ربيع بقوله : " (١) لعل مراد الحافظ بتصحيح ابن حبان إirاده له في صحيحه " أه .

قلت : وهل أراد إلا ذلك ؟ ومعلوم أنهم يقولون في الحديث : " صححه ابن خزيمة وصححه ابن حبان " ومرادهما أنهما ذكراه في كتابيهما ، لأنهما اشترطا ألا يوردا فيهما إلا ما صح عندهما ، وقد سمى ابن خزيمة كتابه (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ) وسماه ابن حبان (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع) ، وقد اشتهر كتابيهما فيما بعد باسم صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان اختصارا .



الفصل السابع :

بيان تصحيغات ربيع في أسماء الرواة

• المثال الأول :

قال الحافظ : " وأوهي أسانيد الشاميين محمد بن سعيد المصلوب عن عبيدالله بن زحر عن علي بن زيد (٢) (كذا) عن القاسم (٣) عن أبي أمامة " (٤٩٩/١-٥٠٠) .

علق ربيع على هذا الإسناد فأتى بعجيبتين :

الأولي : في تعليق (٢) قال : (وفي جميع النسخ : " علي بن يزيد " وهو خطأ والتصويب من التقريب والميزان) أه وترجم لعلي بن زيد بن جُدعان !!

الثانية : في تعليق (٣) قال : (ذكر في تهذيب الكمال القاسم بن عبد الرب في الرواة عن أبي أمامة ولم أقف له على ترجمة)

قلت : وهذا إسناد مشهور لا يخفى حال رواته على صفار الحديثيين فضلا عن شيوخهم ، فعلي بن يزيد هو الألهاني والقاسم هو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن ، انظر ترجمتهما في التهذيب (٣٩٦/٧ ، و ٣٢٢/٨)

وقد قال ابن حبان - كما في التهذيب (١٣/٧) : " وإذا اجتمع في

إسناد خبر عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم " .

وحسبك بذلك دليلا على أن معرفة ربيع بالأسانيد هي معرفة محدودة يعوزها الإكثار من النظر في الأسانيد ومطالعة كتب الرجال

● المثال الثاني :

قال الحافظ في بيان بعض النسخ الموضوعة : " كنسخ أبي هدبة إبراهيم بن هدبة ونعيم (كذا) بن سالم بن قنبر (٢) " (٥٠١/١) .

قال ربيع معلقا : " (٢) ولم أقف له على ترجمة " أهـ

قلت : هو (يغم) وليس (نعيم) ، وترجمته في الميزان (٤٥٩/٤) ولسانه (٣١٥/٦) وانظر في ضبطه تبصير المنتبه (١٤٢٤/٤) .

● المثال الثالث :

قال الحافظ : " وقرأت على أحمد بن عمر اللؤلؤي عن الحافظ أبي الحجاج المزي ، قال : أنا الشناني (٤) (١) قال : أنا أبو اليمن الكندي قال : أنا أبو منصور القراد (١) قال : أنا الحافظ أبو بكر الخطيب ... " (٨٦٨/٢) .

وقد تصحف على ربيع في موضعين ، فالأول صوابه (الشيباني)

وهو يوسف بن يعقوب - وقد تقدم ذكره في الإسناد قبله فانظر كيف خفي عليه ١٩ - المعروف بـ (ابن المجاور) المتوفى سنة (٦٩٠) يروي عن أبي اليمن الكندي انظر ترجمته : في العبر للذهبي (٣٧٥/٣) ومعجم شيوخه (٣٩٦/٢) وشذرات الذهب (٤١٧/٥) . وعلق ربيع عليه بقوله : " في (د/أ) الشاني . " أه قلت : وكلاهما غلط !

والموضع الآخر صوابه (القزاز) (١) وهو : عبد الرحمن بن محمد بن عبدالواحد الشيباني راوي تاريخ الخطيب المتوفى سنة (٥٣٥) . انظر ترجمته في العبر (٩٥-٩٦/٤) ، والنبلاء (٦٩/٢٠) والشذرات (١٠٦/٤) وتبصير المنتبه (١٢٤٧/٣) واللباب (٣٣/٣) .

وهذا الإسناد يروي به الحافظ تاريخ الخطيب كما في ترجمة شيخه في المجمع المؤسس (٤١٧/١) وقال ابن الأثير عن القزاز : ومن طريقه اشتهر تاريخ الخطيب .

ومن حسن حظ ربيع أن الحافظ لم يرو بإسناده إلا في هذا الموطن ، ولو أنه أكثر من ذلك لوجدنا في نشرة ربيع عجبا !!

• المثال الرابع :

قال الحافظ في تخریج طرق حديث أنس أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر : " ... وأما رواية الأوزاعي : فرواها تمام بن محمد الرازي في الجزء الرابع عشر من فوائده ، قال : أنا أبو القاسم ابن علي بن يعقوب من أصل كتابه قال : أنا أبو عمرو محمد بن خلف الأطرويشي الصرار " (٦٦٠/٢) .

(١) القزاز نسبة إلى بيع القز وعمله كما في اللباب ، وهو الإبريسم كما في القاموس ص ٦٧٠ نوع من الحرير ، وأما (القزاد) فهو سائس القرد كما في القاموس ص ٣٩٥ ، فانظر كيف حوله ربيع من بيع الحرير إلى سياسة القروود .

هكذا قرأه ربيع ، والصواب : (أنا أبو القاسم علي بن يعقوب ...
الأطروش) كذا في ترتيب الفوائد (رقم ٦٣٤) .



الكشف عن حال ربيع في معرفة الرواة وتراجم العلماء

• المثال الأول :

ربيع يزعم أن ابن حبان من علماء الجغرافيا !!

ترجم ربيع لابن حبان فقال : " هو الإمام محمد بن حبان ..
علامة محدث جغرافي (١) " (النكت : ٢٧٠/١ تعليق ٤) ، وأحال ترجمته
على تذكرة الحفاظ (٩٢٠/٣) ومعجم البلدان (٤١٥/١) .

وبالرجوع الى هذين المصدرين لم نجد ذكرا لجغرافية ابن حبان
المزعومة ، والمذكور فيهما أن ابن حبان كان عالما بالطب والنجوم ، فلا
أدري من أين أتى بذلك ؟! ويغلب على ظني أنه لما وجد صاحب
المعجم قد ذكر البلدان التي رحل إليها ابن حبان وأبرز الشيوخ الذين
سمع منهم في تلك البلاد اعتقد أن ذلك دليل على علم ابن حبان
بالجغرافيا !! فهل يسوغ لنا - على ضوء هذا الفهم - أن نصف
شعبة وأحمد وابن معين - وغيرهم من أصحاب الرحلة في طلب
الحديث - بأنهم جغرافيون ؟!

● المثال الثاني :

ربيع يبعد النجعة في ترجمة ابن القطان

قال الحافظ : " وقال أبو الحسين (كذا) بن القطان (١) : المرسل أن يروى بعض التابعين ... " (٥٤٤/٢) .

قلت : هكذا قرأ ربيع كنيته (أبو الحسين) ، والصواب : (أبو الحسن) ، وهو علي بن محمد الفاسي صاحب كتاب بيان الوهم والإيهام (١) ، وقد أكثر الحافظ النقل عنه في النكت (انظر : ٣٢٤/١ ، ٣٨٦ ، ٤٠٢ ، ٤١٣ ، ٤٨٨ ، ٥٢٧ ، ٥٣٦ ، ٥٧١ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦٢٥ ، ٧٨٢) وغيرها .

إلا أن ربيعاً ترجم لأبي الحسين المزعوم فقال : " (١) ابن القطان هو أحمد بن محمد بن القطان البغدادي الشافعي فقيه أصولي درس ببغداد وأخذ عنه العلماء مات سنة (٣٥٩هـ) " أهـ

ولا ريب أن ما وقع في المخطوط تحريف ، خصوصاً أنه كثيراً ما يقع الخلط عند النساخ بين (الحسن) و (الحسين) بل قد نص الصفدي في الوافي بالوفيات - كما في تعليق إحسان عباس على وفيات الأعيان (١/٧٠ رقم ٢٤) - والإسنوي في طبقات الشافعية (٢/٢٩٨) وابن هداية الله في طبقات الشافعية (رقم ٨٥) على أن كنية المذكور : أبو الحسن !

(١) ترجم له ربيع في تعليقه علياً النكت ! انظر (١/٢٨٦ تعليق ٥ و ٤٨٨ تعليق ١)

● المثال الثالث :

ربيع يخلط بين راو ثقة وآخر كذاب !

قال الحافظ في تخریج طرق حديث : " فقد رواه يعقوب بن سفيان في تاريخه عن محمد بن خالد بن العباس السكسكي (٥) ، قال : ثنا الوليد بن مسلم ... " (٤٥٦ / ١) .

قال ربيع معلقا : " (٥) لم أقف له على ترجمة بعد بحث كثير وإنما وجدت ترجمة لمحمد بن خالد الدمشقي ، روي عن الوليد بن مسلم وهو كذاب ، ميزان الاعتدال (٢ / ٥٣٤) " أهـ

قلت : ترجمة السكسكي في تاريخ دمشق لابن عساكر (١٥ / ١٤١ ق / أ - ب) ونقل فيها عن يزيد بن عبد الصمد الدمشقي وصفه له بأنه : ثقة مأمون .

● المثال الرابع :

ربيع يتعذر عليه إخراج ترجمة راو من كتاب (الميزان) !

قال الحافظ : " ومنه أيضا حديث عبد الله بن خيران (٣) عن شعبة عن أنس بن سيرين أنه سمع ابن عمر ... " (٨١٥ / ٢) .
علق ربيع على عبد الله بن خيران بقوله : " (٣) لم أقف له على ترجمته (كذا) " أهـ .

قلت : ترجمته في الميزان للذهبي (٤١٥/٢) ، وقال : " عن
شعبة والمسعودي ، وعنه عيسى (زغاث) وتمتام وطائفة . قال
الحافظ أبو بكر الخطيب : اعتبرت كثيرا من حديثه فوجدته
مستقيما يدل على ثقته . وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه . ثم
ساق له ثلاثة أحاديث محفوظة المتن لكنه خولف في سندها ، وهو
أكبر شيخ لقيه ابن أبي الدنيا " أه وانظر : الضعفاء للعقيلي
(٢٤٥/٢-٢٤٦) وتاريخ بغداد (٤٥٠/٩-٤٥١) واللسان (٢٨٢/٣) .

فلا أدري كيف يمنح باحث درجة العالمية العالية (الدكتوراه) في
علوم الحديث وهو عاجز عن استخراج ترجمة راو من (الميزان) ١٤

● المثال الخامس :

ربيع يخلط بين راويين

قال الحافظ : " قال عمرو بن علي الفلاس : سمعت سفيان بن
زياد (٣) يقول ليحيى بن سعيد ... " (٧٧٩/٢) .

قال ربيع مترجما لسفيان : (٣) سفيان بن زياد العقيلي أبو سعيد
المؤدب صدوق من الحادية عشرة / ق . تقريب . " أه

قلت : لم يصب ربيع في تعيينه ، فإن الذي ذكره ليس من
مشايخ الفلاس بل هو من أقرانه ، فالفلاس من الطبقة العاشرة كما

ذكر ربيع نفسه نقلا عن التقريب . وإنما يروي عن سفيان بن زياد البصري - كما هو منصوص عليه في تهذيب الكمال (١٥١/١١) ، وقال عنه أبو حاتم وابن حبان : كان أحد الحفاظ وذكر الأخير أنه توفي قبل المائتين بدهر .

● المثال السادس :

ربيع تعذب عنه ترجمة أحد كبار علماء الحديث بالأندلس

قال الحافظ : " فقرأت في المقنع للشيخ سراج الدين ابن الملحن قال : ذكر ابن حبّيش (٢) في كتاب علوم الحديث ... " (٧٤٦/٢) .

فعلق ربيع بقوله : " (٢) من (ر) بالخاء المعجمة والباء الموحدة ثم الياء المثناة فشين معجمة ، وفي (هـ) و (ب) حبّيش بالحاء المهملة ثم الباء الموحدة ثم الياء المثناة من تحت ثم الشين (١) ولم أقف على ترجمة بهذا اللفظ أو ذاك " أهـ .

قلت : هو بالحاء المهملة ، اسمه : أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بـ (ابن حُبّيش) قال ابن الصابوني في (تكملة إكمال الإكمال) (ص١١٣) : جمع وصنّف وحدّث وانتفع به جماعة ، وذكر أنه توفي سنة (٥٨٤) .

(١) هذا من العي الظاهر ، إذ كان يكفيهِ أن يقول : " وفي (هـ) و (ب) : حبّيش بالهاء المهملة " فقط لأن الباقي سواء فتأمل !

ونقل الذهبي في النبلاء (١٢٠/٢١) عن أبي جعفر بن الزبير قوله عنه : هو أعلم أهل طبiquه بصناعة الحديث ، وأبرعهم في ذلك . وله ترجمة أيضا في : " التكملة لوفيات النقلة " للمنذري (٧٩/١) ، وشذرات الذهب (٢٨٠/٤) ، وتوضيح المشتبه (٤٦٣/٣) .

● المثال السابع :

ربيع يتعذر عليه الوقوف على ترجمة راو في تاريخ البخاري والجرح لابن أبي حاتم فينسب إلى الحافظ السهو في ذلك :

ذكر الحافظ حديث عبد الله بن مغفل في عدم الجهر بالبسملة ثم قال : " وهو حديث حسن لأن رواته ثقات ولم يصب من ضعفه بأن ابن عبد الله بن مغفل مجهول لم يسم . فقد ذكره البخاري في تاريخه (١) فسمّاه : يزيد . ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم جرحا فهو مستور ... " (٧٦٩/٢) .

فعلق ربيع بقوله : " (١) لم أجد له ترجمته (كذا) ، والصواب : ترجمة . أو تحذف : له) في تاريخ البخاري ولا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ولا في التقريب ، وقال في تهذيب التهذيب (دت س ق) ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه في ترك الجهر بالبسملة . قيل : اسمه يزيد . قلت : ثبت كذلك في مسند أبي حنيفة للبخاري . أقول لعل عزوه لتاريخ البخاري وابن أبي حاتم سهو من الحافظ " أهـ

قلت : لم يسه الحافظ ، لكن ربيعا لا يحسن التفتيش عن تراجم الرواة لأنه بمعزل عن صنعة الحديث ، ويغلب على الظن أنه بحث عن ترجمة ابن عبد الله بن مفضل في باب (يزيد) في الكتابين المذكورين فلم يجدها .

وترجمة المذكور في تاريخ البخاري الكبير (ق٢ج٤ص٤٤١) رقم الترجمة (٣٦٣٣) ، وقد أورده البخاري في باب (من لا يعرف له اسم ويعرفون بأبائهم) في باب العين . وانظر ترجمته أيضا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج٤ق٢ ص٣٢٤) رقم الترجمة (١٤٠٩) وقد أورده في باب (تسمية من روي عنه العلم ممن عرفوا بأسماء آبائهم دون أن تذكر أسماؤهم) في باب العين .

أما نفيه وجود ترجمته في (التقريب) الذي هو مختصر (التهذيب) مع وجودها في الأصل فغريب !! وترجمته في التقريب رقم (٨٤٧٦) في باب (من نسب الي أبيه أو أمه أوجده ...) .

• المثال الثامن :

ربيع ينقل اتفاق المحدثين على ضعف

أسامة بن زيد الليثي !!

وقد بينا ذلك في الفصل الثاني : المثال الرابع بما يغني عن إعادته هنا .

الفصل التاسع :

بيان أوهام ربيع في تحقيق نص (النكت)

بالرغم من أنه قد توفر للشيخ ربيع خمس نسخ لتحقيق الكتاب إلا أن هذا لم يحل دون وقوعه في أوهام عدة في ضبط النص ، وقد قال في تقدمته (٢٠٣/١) : " هذا وقد بذلت جهدا كبيرا في إخراج نصوص هذا الكتاب على الصورة التي وضعها عليها المؤلف ، فقابلتها على النسخ كلها كلمة كلمة . وقد استغرقت هذه المقابلة وقتا طويلا ، ولكن ذلك لم يزدني ولله الحمد إلا غبطة وطمأنينة الي صحة عملي " أهـ

● المثال الثامن :

ربيع يتصرف بكلام الحافظ حسب مزاجه ومعرفته القاصرة

قال الحافظ : " وفي سؤالات السهمي (٣) (كذا !) للدارقطني : سئل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات ؟ قال : ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته ... " الخ (٦٨٩/٢) .

علق ربيع على ذلك : " (٣) راجعت سؤالات السهمي في ١٣٩٧/٩/١٤ في المكتبة الظاهرية مجموع ١١١ (ق ٢٠٥-٢١٥) فلم أجد هذا النص : والسهمي ... وأخذ يعرف به ثم قال : " هذا وفي جميع النسخ : السلمي . والصواب ما كتبناه " أهـ .

قلت : سبحانه الله كيف يكون الصواب ما (كتبتموه) وأنتم لم تجدوا السؤال المذكور وجوابه في سؤالات السهمي ١٥ وانظر كيف أجاز ربيع لنفسه أن يعبث بكلام الحافظ بلا أدنى تثبت أو تحقيق ، والصواب ما جاء في جميع النسخ (سؤالات السلمي) ، والنص في (السؤالات) المطبوعة ص ٣٦٤ سؤال رقم (٤٣٥) .

وقد يعتذر بعضهم لربيع فيقول إن الشيخ لم يطلع على سؤالات السلمي لأنها لم تطبع إلا بعد طبع النكت بأربع سنين (١) ولا أجد له في ذلك عذرا لأنه لو رجع الي ترجمة السلمي في (تذكرة الحافظ) (١٠٤٦/٣-١٠٤٧) لعلم أن له سؤالات للدارقطني .. فقد قال الذهبي : " قلت : قد سأل أبا الحسن الدارقطني عن خلق من الرجال سؤال عارف بهذا الشأن ، "وقال في ترجمته من الميزان (٥٦٣/٣) " وعني بالحديث ورجاله ، وسأل (في المطبوع : سئل تحريف) الدارقطني " .

● المثال الثاني :

قرأ ربيع كلام الحافظ (٢٣٩/١) هكذا : " لما ذكر أن الحديث الصحيح ينقسم أقساما وأعلاماً شرط البخاري ومسلم " وصوابه : " ... وأعلامها " وهي ظاهرة من السياق ولا يستقيم الكلام إلا بها .

(١) هذا بالنسبة للطبعة الأولى .

● المثال الثالث :

قال الحافظ : " وقال في كتاب العلم بعده : أن أخرج حديثا في فضل العلم : هذا حديث ... " (٤٠٣/١) . هكذا قرأه ربيع ، والصواب : بعد أن .. " .

● المثال الرابع :

قال الحافظ : " ... فيبطل ما ادعاه من نفي الاحتمال الذي ذكره الشافعي رحمه الله ممكنا " (٧٦٥/٢)
هكذا قرأه ربيع والصواب : " (فيظل) ، وعلى ما قرأه هو فإن كلمة (ممكنا) لامعنى لها .

● المثال الخامس :

قال الحافظ : " الصنف الثالث : من حمله الشره ومحبة الظهور على الوضع من (كذا) رق دينه من المحدثين " (٨٥٢/٢) .
كذا قرأه ربيع ، والصواب : (ممن رق ...) .
وقد مر في الفصل السابع بيان تصحيفات ربيع في أسماء الرواة .



● الفصل العاشر :

بيان ضعف معرفة ربيع بعلوم العربية

الواجب فيمن يتصدى لتحقيق كتب أهل العلم أن يكون ملماً بطرف من علوم العربية يؤهله لتحقيق النصوص فلا يخطئ صواباً ولا يستصوب خطأ ، ومع أن معرفة ربيع بعلوم العربية من نحو وبلاغة ولغة في غاية المحدودية إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يزج بنفسه معلقاً على أسلوب ابن حجر الذي يعد من أبرز أدباء عصره .

● المثال الأول :

قال الحافظ : " ... وكملت فوائد المستخرجات بهذه الفوائد السبعة (٤) " (٣٢٣/١) . فعلق ربيع على كلمة (السبعة) بقوله : " (٤) كذا في جميع النسخ ، والصواب : السبع "

قلت : وفي هذا دليل على زجاء بضاعته في علم النحو ، فكلا الوجهين صحيحٌ التأنيثُ والتذكيرُ . ويشهد للوجه الذي سلكه الحافظ قول الشاعر :

وقائع هي مخر تسمه وهي وائل كانت الماشره (١)

وموضع الشاهد من البيت قوله (تسعة) فإنه أنث اسم العدد ، والمعدود به مؤنث - وكذا صنع الحافظ - ..

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (٧٦٩/٢)

قال العلامة محيي الدين عبدالحميد في (الانتصاف من الإنصاف) بهامش الإنصاف - ٧٧٠/٢ في تعليقه لصحة الوجهين :

"... وفي هذه الحال يتنازعك أصلان : أحدهما أصل العدد ومعدوده الذي بيّناه ، وثانيهما أصل النعت ومنعوته وهذا يستلزم تأنيث النعت إذا كان منعوته مؤنثا ، وتذكير النعت إذا كان منعوته مذكرا وأنت بالخيار بين أن تستجيب لأي الأصلين ، نعني أنه يجوز لك أن تراعي قاعدة العدد والمعدود فتذكر اسم العدد مع المعدود المؤنث فتقول : النساء العشر ، وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث فتقول : الرجال العشرة . ويجوز لك أن تراعي قاعدة النعت مع منعوته فتذكر اسم العدد مع المنعوت المذكر فتقول : الرجال العشر ، وتؤنث مع المؤنث فتقول : النساء العشرة . وعلى هذا يكون قول الشاعر : وقائع في مضر تسعة . قد جاء على أحد الطريقتين الجائزين له ، وهو طريق النعت مع منعوته ."

● المثال الثاني :

قال الحافظ في شرح قول ابن الصلاح : (ولا يكرهه من الناس إلا رذالهم) .. والرذالة : ما انتفى (كذا والصواب : انتقي كما في القاموس ص ١٢٩٩) جيده . فكأنه هنا وصف محذوف ، أي : طائفة رذالة " ثم قال : " ولم أر في جمع (رذل) رذالة . وإنما ذكروا أرذال ، ورذول ، ورذلاء ، وأرذلون ، ورذال " (٢٢٦/١) .

فتعقبه ربيع بقوله : " ولكنني وجدت في لسان العرب (١ / ١١٥٨)

والقاموس المحيط (٣ / ٣٨٤) : " وهم رذالة الناس ورذالتهم " فابن الصلاح إذا كان على الصواب " أه تقدمته (١ / ١٨٠) وانظر أيضا (٢٢٦ / ١) تعليق ٣ .

قلت : والحافظ أيضا على صواب ، أما ربيع فعلى خطأ !
فالحافظ لم يغلط ابن الصلاح في هذا الاستعمال ، وإنما فسر كلامه بما سبق ذكره ، واحترز من ظن بعضهم أن (رذالة) جمع (رذل) فنبه على ذلك لئلا يتوهمه متوهم . وقد ساق ربيع عبارة اللسان والقاموس معترضا على الحافظ ، وكأن الحافظ ينكر صحة هذا الاستعمال ، فاحتج ربيع - لسوء فهمه - بما لا يصلح الاحتجاج به في هذا الموطن .

إذ المطلوب من المعارض أن يسوق نصا عن أحد علماء اللغة في أن (رذالة) من صيغ جموع (رذل) ، وليس في عبارة اللسان والقاموس ما يفيد ذلك بل يكفيك على ذلك دليلا أن صاحب القاموس عدّد صيغ جمع (رذل) فلم يذكر فيها صيغة (رذالة) المدعاة .

ثم لو قيل مثلا : (حثالة الناس أو جماعتهم) فهل تكون (حثالة) (جماعة) من صيغ الجموع ؟ فإن كانت كذلك فما مفردا ؟

وكم من عائب قولا سليما وآفته من الفهم السقيم !

● المثال الثالث :

قال الحافظ : " وفيه جناس خطي (١) في قوله : (بأهله أهله) " (٢٢٨ / ١) قال ربيع مستعرضا علمه في فنون البديع شارحا معنى الجناس الخطي : (١) ويسمي المتشابه : وهو أن يتفق لفظ مركب من كلمتين - في الخط - مع لفظ غير مركب كقول الشاعر :

إذا ملك لم يكن ذاهبة قدمه فبولته ذاهبة " أهـ

قلت : اللفظان هما (أهل) و (آهل) ، ولا تركيب فيهما ؛ بخلاف الشاهد الذي ساقه فإن (ذاهبة) الأولى مركبة من (ذا) بمعنى صاحب و (هبة) بمعنى : عطية .

والجناس الخطي - كما عرفه الطيبي في التبيان ص ٤٨٦ : أن يؤتى بكلمتين متشابهتين خطأ لا لفظا . قال تعالى : ﴿ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ﴾ (الكهف : ١٠٤) " أهـ

و(أهل) و(آهل) كذلك لأن الاختلاف بينهما في اللفظ - بين الألف الممدودة والهمزة ، وأما في الخط فمتفقان .

إذا لم تستطع شيئا قدمه وجاوزه إلى ما تستطيع لا

● المثال الرابع :

قال الحافظ : " قال الجوهري : شذ يشذ - بضم الشين وكسرهما - أي تفرد عن الجمهور (١) " (٦٥٢ / ٢)

قال ربيع موثقا كلام الجوهري : " (١) انظر مختار الصحاح
ص ٢٥٥ " أهـ

قلت : الواجب في عرف الباحثين الإحالة على المصدر الأصلي
وهو كتاب (الصحاح) للجوهري (٥٦٥/٢) أما العزو الى مختار
الصحاح للرازي فنزول في العزو لا يغتفر في الأطروحات العلمية .



الفصل الحادي عشر :

بيان تسامح ربيع مع أهل البدع

● أولاً : ربيع يلمع اثنين من رؤوس أهل البدع في هذا

العصر :

❖ تلميذه لعبد الله بن الصديق الغماري :

قال ربيع في تخريج حديث في وعيد من كذب على النبي ﷺ :

" عزاه محقق تنزيه الشريعة (١٢/١) بالهامش إلى الطبراني في الأوسط وإلى ابن عدي في الكامل وانظر مجمع الزوائد (١٤٥/١) .."

(٨٥٣/٢ تعليق ٣)

والمعلق هو عبد الله بن الصديق الغماري وقد حقق كتاب تنزيه الشريعة المرفوعة للكناني بالاشتراك مع عبد الوهاب عبد اللطيف والتعليقات الحديثية له ، فقد ذكر في طرة الكتاب المطبوع في التعريف به مانصه : " من علماء الأزهر والقرويين ومتخصص في علم الحديث والإسناد " وانظر مقدمة المقاصد الحسنة بتحقيقهما (ص ل) لتتيقن صحة ما ذكرناه ، فإن فيها النص على أن الصنعة الحديثية قد تولي أمرها الغماري وحده .

وعبد الله الغماري هو (شيخ الطريقة الشاذلية الدرقاوية

الصدقية) وقد عُرف بعداوته الشديدة للسلفيين ! ومع هذا فقد نقل عنه ربيع ما هو في غنية عنه ، إذ كان يكفيه الاقتصار على تخريج الهيثمي للحديث وكلامه عليه . وفي الرسائل الجامعية يجد الرجوع الى المصادر الأصلية في التخريج أو على الأقل المصادر القديمة التي نقلت عنها مع تجنب الاعتماد على نقولات العصريين ! سيما إن كانوا أمثال الغماري !! فهل رام ربيع من ذلك تلميذه ١٥

❖ تلميذه لمحمد حسن هيتو الأشعري الصوفي :

نقل الحافظ عن الباقلاني أن المرسل لا يقبل مطلقا (٥٤٧/٢)

فعلق ربيع بقوله : " (١) رد الباقلاني للمرسل نقله عنه الغزالي في المستصفى (١٠٧:١) وابن السبكي في الابتهاج (٢٣٢:٢) نقلًا عن حسن هيتو هامش المنحول ص ٢٧٤ " أهـ .

قلت : كتابا الغزالي والسبكي مطبوعان متداولان ، ولو بحث ربيع عن نص الباقلاني فيهما لوجده بلا كثير عناء ، ولما احتاج إلى النقل عن محمد حسن هيتو أحد رؤوس الأشعرية في هذا العصر والذي يصرح بسبب شيخ الإسلام ابن تيمية في كل مجلس جازاه الله بما يستحق .

فكان الواجب على ربيع أن يتنكب النقل عن مثله ، خصوصا في نص يمكن الوقوف عليه بشئ من الأناة والجهد ، فسامح الله ربيعا .

ثانياً : مدح ربيع لخمسة عشر عالماً من الأشاعرة والمعتزلة وسكوته عن بيان بدعهم الاعتقادية

ترجم ربيع في تعليقه على النكت لجماعة من العلماء المتلبسين ببدعة اعتقادية من الأشاعرة والمعتزلة ولم ينبه في تراجمهم على ذلك ، بل كان يكيل لهم المديح ويسكت عن بدعتهم ، فمن هؤلاء :

(١) **عبدالقاهر بن طاهر البغدادي** صاحب كتاب (الفرق بين الفرق) .. من رؤوس الأشاعرة في عصره ترجم له ابن عساكر في طبقات الأشعرية المسماة (تبين كذب المفتري) ص ٢٥٣ . وقد اقتصر عبدالقاهر عند بيانه لعقيدته في خاتمة كتابه السابق ص ٣٣٤ ، ٣٣٨ ، على اثبات سبع صفات إلهية فقط كما هو عليه اعتقاد أكثر الأشاعرة !

فماذا قال عنه ربيع في التعريف به ؟ قال : " عالم متفنن من أئمة الأصول له مؤلفات منها : الفرق بين الفرق ، نفي خلق القرآن ، ومعيار النظر توفي سنة ٤٢٩ هـ ... " أهـ (النكت ٢٤٢/١ تعليق ٨)
قلت : ومن مصنفاته : " تأويل متشابه الأخبار " .

(٢) **إمام الظاهرية ابن حزم** .. قال عنه ابن كثير في البداية والنهاية (٩٢/١٢) : " والعجب كل العجب منه أنه كان ظاهرياً حائراً (كذا) في الفروع ، لا يقول بشئ من القياس لا الجلي ولا غيره ، وهذا الذي وضعه عند العلماء ، وأدخل عليه خطأ كبيراً في نظره

وتصرفه وكان مع هذا من أشد الناس تأويلا في باب الأصول وآيات الصفات وأحاديث الصفات ، لأنه كان قد تضرع من علم المنطق ... ففسد بذلك حاله في باب الصفات . " أه

وقد سكت ربيع عن بيان ذلك ، وقال عنه : " هو عالم الأندلس في عصره كانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة وتدير المملكة فزهد فيها وانصرف الي العلم والتأليف ، بلغت مؤلفاته نحو ٤٠٠ مجلد ، منها : المحلى في الفقه ، والفصل في الملل والنحل ، مات سنة ٤٥٦ " أه النكت (١/٣٦١ تعليق ١) .

(٢) أبو بكر بن العربي صاحب كتاب (قانون التأويل) كان شديد الحمل على علماء الحنابلة ، ينبزهم بالتجسيم - وهم منه براء - ويذهب الي تأويل الصفات ، قال في كتابه العواصم (ص ٢٨١-٢٨٢) في حديثه عن الكائدين للإسلام : " فممن كاده الباطنية وقد بينا جملة أحوالهم وممن كاده الظاهرية ، وهم طائفتان : إحداهما المتبعون للظاهر في العقائد والأصول ، والثانية : المتبعون للظاهر في الأصول ، وكلا الطائفتين في الأصل خبيثة ، وما تفرّع عنهما خبيث مثلهما ، فالولد من غير نكاح لغية ، والحية لا تلد إلا حية ، وهذه الطائفة الآخذة بالظاهر في العقائد هي في طرف التشبيه كالأولي (يعني الباطنية) في التعطيل "

قال : " يقولون : إن الله تعالى أعلم بنفسه وصفاته وبمخلوقاته منا ، وهو معلمنا ، فإذا أخبرنا بأمره آمنا به كما أخبر ، واعتقدناه كما أمر " .

بل زعم أن أئمة الحنابلة في عصره هدموا الكعبة واستوطنوا البيعة ، وأنهم لا أصحاب لهم إلا اليهود !! (ص ٢٨٨) نعوذ بالله من البهتان والخذلان .

وقال بعد ما ذكر القاضي أبي يعلى وبعض تلامذته : " ولكن الفدامة استولت عليهم فليس لهم قلوب يعقلون بها ولا أعين يبصرون بها ، ولا آذان يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل " (العواصم ص ٢٨٥) ، وحسبك بذلك دليلا على عداوته وبغضه لأئمة السنة في عصره ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ومن تخبطاته في باب الصفات تأويله النزول الإلهي بنزول الرحمة (ص ٢٩٢-٢٩٣) وإنكاره أن الله يتكلم بحرف وصوت (ص ٢٩٣) وتأويله اليد بأنها كناية عن القدرة (ص ٢٩٦-٢٩٧) بل نقل إجماع الأمة على حد زعمه بأن الضحك والفرح ليسا من الصفات الإلهية ص ٣٠٢ وقال ص ٢٩٩ : " وأما الساق فلم يرد مضافا إليه لا في حديث صحيح ولا سقيم " وغير ذلك كثير .

ولم يأبه ربيع بذلك كله بل امتدحه وعظم شأنه قائلا : " وهو العلامة الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي من حفاظ الحديث ، وبرع في الأدب والبلاغة وبلغ رتبة الاجتهاد له مؤلفات منها شرح الترمذي وأحكام القرآن ، مات سنة ٥٤٣هـ "

النكت (١/٣٠٠ تعليق ١)

٤) المازري المالكي شارح صحيح مسلم أشعري المعتقد قال في شرح حديث رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة في قوله ﷺ : « فيأتيهم

الله في صورته التي يعرفون » : " فيؤول الإتيان بالرؤية أي فيرون الله تعالى أطلق الإتيان عليها مجازا . نقله الأبى في الإكمال (٣٣٨/١)

ونقل عنه أيضا في شرح حديث : « إن الله يبسط يده » قوله : "بسط اليد كناية عن القبول ... وهو مجاز لأن اليد التي هي الجارحة والبسط يستحيل كل منهما في حق الله لأن ذلك من صفات الأجسام واليد تطلق على النعمة ويصح حمل الحديث على ذلك" (الإكمال ١٦٣/٧)

وقال في شرح حديث : « لله أشد فرحا بتوبة عبده ... » : "الفرح : السرور ويقارنه الرضا بالسرور به ، فالمعنى أن الله سبحانه يرضى توبة العبد أشد مما يرضى الواجد لناقته بالفلاة فعبر عن الرضا بالفرح تأكيدا لمعنى الرضا في نفس السامع " (١٥٢/٧) .

ونقل عنه (١٥٧/٧) تأويل صفتي الرحمة والغضب في شرح حديث : «سبقت رحمتي غضبي » - بإرادة تعميم الطائع وتعذيب العاصي أو بالتعميم والعقوبة ! .

ولم ينبه ربيع على بدعته الاعتقادية ، وإنما قال في ترجمته :
"هو محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري المالكي ،
ويعرف بالإمام أبو عبدالله محدث فقيه أصولي متكلم أديب من
مؤلفاته المعلم بفوائد مسلم توفي سنة ٥٣٦ هـ " أه النكت (٢٤٥/١ تعليق ٢)

٥) القاضي عياض معروف بأشعريته من خلال تأويله لآيات وأحاديث الصفات فمن ذلك تأويله لحديث النزول الإلهي فبعدما حكى في تأويله قولين :

الأول : المراد بالنزول نزول الملائكة .

والثاني : أنه استعارة لتقريبه للداعين وإجابته سبحانه .

قال : " ويشهد للثاني ما في الحديث من قوله : " يبسط يديه " فإنه استعارة لكثرة عطائه وإجابة دعائه " نقله عنه الأبى في شرح صحيح مسلم (٣٨٦/٢) وانظر : أيضا مشارق الأنوار (٩/٢) .

كما أول أيضا صفة اليد لله جل وعلا فقال في المشارق (٣٠٣-٣٠٤/٢) بعد ذكر اختلاف المؤولة في ذلك : " وقيل تؤول مثله في قوله " خلق آدم بيده " و " كتب التوراة بيده ، وغرس الجنة بيده " أي ابتداء لم يحتج إلى مناقل أحوال وتدرج مراتب واختلاف أطوار كسائر المخلوقات والمفروسات والمكتوبات بل أنشأ ذلك إنشاء بغير واسطة كما وجدت " قال : " وهو أولى ما يقال عندي في ذلك " .

وقال أيضا (١٠١/١) : " قوله ﷺ « بيده القبض والبسط ويبسط يده لمسئ النهار » الحديث .. البسط هنا عبارة عن سعة رحمته ورزقه " وذكر غير ذلك ثم قال : " وجميع هذا يتأول في قوله : " بيده القبض والبسط " ويصح فيه " .

وقال أيضا في تأويل صفة الغضب (١٣٧/٢) : " الغضب في غير حق الله حدة حفيظة وهيجان حمية ، وهي في حق الله تعالى : إرادة عقاب العاصي وإظهار عقابه وفعله ذلك به " وانظر : تأويله لصفة

المحبة بإرادة الخير (١٧٥/١) والرحمة بالعطف والإحسان (٢٨٦/١) ،
والضحك ببيان الثواب للعبد وإظهار الرضا عنه (٥٥/٢) .

وقد ترجم ربيع له بقوله : " هو عالم المغرب وإمام أهل الحديث في
وقته عياض بن موسى اليحصبي السبتي أبو الفضل ، له مؤلفات
منها : الشفاء ، وشرح مسلم ، ومشارق الأنوار ، مات سنة ٥٤٤ هـ
النكت (١/٣٧٠ تعليق ٣) .

قلت : تأمل سكوته عن بيان أشعريته ووصفه له بأنه (إمام أهل
الحديث في وقته) ، فإن فيه من التلبيس ما لا يخفى ! .

(٦) **العز بن عبد السلام** ، أشعريته ظاهرة لا تخفى على من طالع
كتبه ، فمن ذلك قوله في كتابه (الإشارة إلى الإيجاز / ص ١١٠) :
"السادس عشر : استواؤه على العرش وهو مجاز عن استيلائه على
ملكه وتدبيره إياه . قال الشاعر :

قد استوي بشر على المراق من خير سيف ولا دم مهراق

وهو مجاز التمثيل ، فإن الملوك يدبرن ممالكهم إذا جلسوا على
أسرتهم " أهـ

وقال أيضا (ص ١٠٤-١٠٥) " وأوصاف العباد المختصة بهم قد
يلازمها ما فيه نفع أو ضرر وقد ينشأ عنها ما فيه نفع أو ضرر
كالغضب والرضا والعداوة والمحبة والمقت والود والفرح والضحك

والتردد فإذا وصف البارئ بشئ من ذلك لم يجز لأن يكون موصوفاً بحقيقته لأنه نقص وإنما يتصف بمجاوزه ، ولمجاوزه أسباب ، أحدها : أن يعبر بذلك عن إرادته فيكون من مجاز الملازمة وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله وأكثر أصحابه فعلى هذا يعود إلى صفة الذات وهي الإرادة " أهـ وعلى هذا أول صفات الرحمة والمحبة والرضا والمجئ والقرب والضحك والفرح والحياء والعجب والساق والغضب وغيرها (انظر ص ١٠٥-١١٢) .

فماذا قال ربيع في ترجمته ١٩

قال : " هو العلامة عبد العزيز - وذكر نسبه وكنيته - فقيه مشارك في الأصول والعربية والتفسير من شيوخه الآمدي ، ومن تلاميذه ابن دقيق العيد . مات سنة ٦٦٠ هـ " أهـ (النكت ١/٣٧١ تعليق ١)

(٧) الجويني الملقب بـ (إمام الحرمين) صاحب كتاب (الإرشاد في أصول الدين) وقد رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (١٤/٢) حيث قال : " وهذه الطريقة التي سلكها من وافق المعتزلة في ذلك كصاحب كتاب (الإرشاد) وأتباعه ، وهؤلاء يردون دلالة الكتاب والسنة ، وتارة يصرحون بأننا وإن علمنا مراد الرسول ﷺ فليس قوله مما يجوز أن يحتج به في مسائل الصفات وتارة يقولون : إنما لم يدل لأننا لا نعلم مراده لتطرق الاحتمالات إلى الأدلة السمعية . وتارة يطعنون في الأخبار . فهذه

الطرق الثلاث التي وافقوا فيها الجهمية ونحوهم من المبتدعة أسقطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم ، وحرمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان حتى يقولوا إنهم لم يحققوا أصول الدين كما حققناها ... "

ولم ينبه ربيع على بدعته الاعتقادية بل كال له المديح كيلا ! فقال في ترجمته : " هو العلامة الكبير عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي ركن الدين أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي كان يحضر دروسه أكابر العلماء ، له مؤلفات منها البرهان في أصول الفقه والرسالة النظامية في الأركان الإسلامية وكان أعجوبة زمانه ، مات سنة ٤٧٨ " (النكت ٣٧٢/١ تعليق ٢)

(٨) **أبو نصر القشيري** شيخ الصوفية قال الذهبي في النبلاء (٤٢٥/١٩) وحجّ فوعظ ببغداد ، وبالع في التعصب للأشاعرة والفض من الحنابلة فقامت الفتنة على ساق واشتد الخطب .

وهو القائل كما في طبقات الشافعية للسبكي (١٦٣/٧) - :

شيثان من يمدلني فيهما فهو على التحقيق مني برى

حب أبي بكر إمام النقي ثم اعتقادي مذهب الأشعري

وترجم له ربيع فقال : " هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري الشافعي أبو نصر فقيه أصولي مفسر أديب ناثر ناظم من

شيوخه إمام الحرمين مات سنة ٥١٤ " النكت (١/٣٧٣ تعليق ٢)

فأين التحذير من بدعته الاعتقادية وتعصبه للأشعرية ٩

٩) **الفخر الرازي** وبدعه الاعتقادية معلومة معروفة عند ناشئة السلفيين بما يغني عن ذكر النقول والأدلة عليها ، وقد ألف شيخ الإسلام كتاب (بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية) في الرد على كتاب الرازي المسمى (تأسيس التقديس في تأويل الصفات).

ولم يشر ربيع في ترجمته إلى البدعة الاعتقادية وإنما قال عنه :
" مفسر متكلم فقيه أصولي حكيم أديب مات سنة ٦٠٦ " أه

النكت (١/٣٧٧- تعليق ٣)

١٠) **السهيلي** شارح سيرة ابن هشام فقد كان يذهب مذهب شيخه أبي بكر العربي في تأويل الصفات مع شئ من خزعبلات المتصوفة !! فمن ذلك قوله في تأويل صفة الوجه :

" أما الوجه إذا جاء ذكره في الكتاب والسنة فهو ينقسم في الذكر الي موطنين : موطن تقرب واسترضاء بعمل كقوله تعالى : ﴿يريدون وجهه﴾ (الكهف/ ٢٨) وكقوله : ﴿إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى﴾ (الليل/ ٢٠) " إلى أن يقول : " فأفاد قوله : (بوجهك) ها هنا (أي في حديث دعاء النبي ﷺ عندما رده أهل الطائف فقال : أعوذ بوجهك ..) معني الرضا والقبول والإقبال ..

ثم قال عن الموطن الثاني : " المعني به ما ظهر إلى القلوب والبصائر من أوصاف جلاله ومجده .. الخ " (الروض الأنف : ١٧٨/٢)

وقال في تأويل صفة الضحك : " ويضحك الرب أي يرضيه غاية الرضى وحقيقته أنه رضى معه تبشير وإظهار كرامة ... " (٤٨/٣) .

غير أن ربيع كال له المدح ولم يشر إلى معتقده فقال : " هو الحافظ العلامة البارع عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الأندلسي المالقي الضرير له مؤلفات منها : الروض الأنف ، كتاب الفرائض كان إماما في لسان العرب مات سنة ٥٨١ هـ النكت (٥٢٠/٢) تعليق (١) .

(١١) أبو الحسن الماوردي .. قال عنه الذهبي في الميزان (١٥٥/٣) : " صدوق في نفسه لكنه معتزلي " .

ونقل في ترجمته من سير النبلاء " (٦٧/١٨) عن ابن الصلاح قوله : " هو متهم بالاعتزال ، وكنت أتأول له واعتذر عنه ، حتى وجدته يختار في بعض الوقت أقوالهم ، قال في تفسيره : لا يشاء عبادة الأوثان وقال في ﴿ جعلنا لكل نبي عدوا ﴾ (الأنعام : ١١٢) معناه : حكمنا بأنهم أعداء ، أو تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منه . فتفسيره عظيم الضرر ، وكان لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة ، بل يتكتم ولكنه لا يوافقهم في خلق القرآن ، ويوافقهم في القدر ، قال في قوله : ﴿ إنا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ (القمر / ٤٩) أي : بحكم سابق " أه .

ولم ينبه ربيع على اعتزاله ، وقال في ترجمته : " فقيه أصولي

مفسر أديب سياسي (كذا) من تصانيفه الحاوي الكبير في فروع
الفقه الشافعي في مجلدات كثيرة ، وتفسير القرآن والأحكام
السلطانية مات سنة ٤٥٠ هـ (النكت ٦١٠/٢ تعليق ١)

(١٢) الحسين بن علي الكرابيسي .. قال عبد الله بن الإمام
أحمد: سألت أبي عن من قال : لفظي بالقرآن مخلوق . فقال : هذا
كلام الجهمية . قلت لأبي : إن الكرابيسي يفعل هذا . فقال : كذب
هتكه الله ! قال الخطيب : يعز وجود حديثه جدا لأن أحمد بن حنبل
كان يتكلم فيه بسبب مسأله اللفظ ، وكان هو أيضا يتكلم في أحمد ،
فتجنب الناس الأخذ عنه ، ولما بلغ ابن معين أنه يتكلم في أحمد لعنه
، وقال : ما أحوجه أن يضرب ! (التهذيب : ٣٦٠/٢ - ٣٦١) .

وقال الحافظ في التقريب (١٣٣٧) : " صدوق فاضل تكلم فيه
أحمد لمسألة اللفظ " (١) أهـ

ولم ينبه ربيع على موقف الإمام أحمد منه فقال مترجما له :
فقيه أصولي محدث عارف بالرجال عداؤه في كبار أصحاب
الشافعي . من تصانيفه : أسماء المدلسين ، وكتاب الإمامة . مات
سنة ٢٤٥ هـ (النكت ٦٥٠/٢ تعليق ٢) .

(١) قال الذهبي في الميزان (٥٤٤/١) : " وكان يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ولفظي به
مخلوق ، فإن عني التلفظ فهذا جيد ، فإن أفعالنا مخلوقة ، وإن قصد الملفوظ بأنه مخلوق
فهذا الذي أنكره أحمد والسلف وعدوه تجهماً " .

قلت : وعادة ربيع في الترجمة أن المترجم إن كان من رجال التقريب اكتفى بترجمة الحافظ له ، ولو صنع هذا هنا لكان خيرا له فيبدو أنه قد خفي عليه أنه مترجم في التقريب !

(١٣) **الزمخشري** .. رأس المعتزلة في عصره ومتكلمهم الأشهر ، ملأ تفسيره الكشف بأباطيل المعتزلة ..

وقد ترجم له ربيع فلم ينبه على بدعته حيث قال : " مفسر محدث متكلم نحوي بياني أديب من مؤلفاته الكشف في التفسير والفائق في غريب الحديث ، مات سنة ٥٣٨ هـ " (النكت ٨٦٢/٢ تعليق ٧)

(١٤) **الحميدي** .. صاحب الجمع بين الصحيحين فيه أشعرية تظهر من خلال تأويله لبعض الصفات الإلهية في كتابه (غريب ما في الصحيحين) فمن ذلك قوله ص ٣٤٧ :

" الضحك من الله عز وجل : الرضا والقبول ، إذ قد منعت النصوص من توهم الجوارح " أهـ

وأول (الإصبع) لله عز وجل بالنعمة والأثر الحسن (ص ٤٣٥-٤٣٦) وقوله في صفة (الساق) (ص ٤٣٤) : ﴿يوم يكشف عن ساق ﴾ (القلم / ٤٢) قال أهل اللغة : يكشف عن الأمر الشديد ، وروي عن ابن عباس ومجاهد ، ويقال : كشف الرجل عن ساق ، إذا جدّ وشمّر في أمر مهم قد طرقه لتداركه .

قلت : وقد سكت ربيع عن بيان ذلك فقال في ترجمته
(١/٣٠٠ تعليق ٦) : " الحافظ الثبت الإمام ... " .

كما ترجم في تقدمته للتحقيق ل :

(١٥) **ذكرى الأنصاري ..** وهو أشعري متصوف ، فمن أشعريته
تأويله الاستواء بالاستيلاء كما في فتاويه (ص ٣٧٢) ، وتأويله صفة
الرحمة في قوله في شرح ألفية العراقي (١/٥) : " الرحمة لغة رقة
القلب ، وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تعالى فتحمل على
غايتها ، وهي الإنعام فتكون صفة فعل ، أو الإرادة فتكون صفة ذات "

ومن تخاريفه الصوفية ما قاله في الدفاع عن ابن الفارض في
فتاويه ص ٣٨٣ : " وقد يصدر عن العارف بالله إذا استغرق في بحر
التوحيد والعرفان بحيث تضمحل ذاته في ذاته وصفاته في صفاته
(١) ويغيب عن كل ما سواه عبارات تشعر بالحلول والاتحاد لقصور
العبرة عن بيان حاله التي ترقى إليها "

وقوله في الرد على من أنكر وجود (القطب) ص ٣٨١ : " القطب
موجود في كل زمان ، كلما مات قطب أقام الله مقامه آخر نفعا الله
ببركتهم (١) وهذا أمر مشهور ، والمنكر لذلك محروم من بركة
الأقطاب ... " إلي آخر تخاليطه !

أما ربيع فسكت عن بيان تمشعره وتصوفه فقال في ترجمته :

"عالم مشارك في الفقه والأصول والفرائض والتفسير والقراءات
والتجويد والحديث . أخذ عن الحافظ ابن حجر وغيره من أعيان

عصره ، ومن مصنفاته الكثيرة : شرح صحيح مسلم ، وشرح مختصر
المزني في الفقه الشافعي ، وشرح ألفية العراقي في علوم الحديث
مات سنة ٩٢٦ هـ " أهـ من مقدمة النكت (٤٢/١)

وفي هذه التراجم الخمس عشرة ما يتناقض مع ما قرره ربيع في
كتابه (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف)
حيث قال في ص ٢٧ :

" ويجوز بل يجب الكلام في أهل البدع والتحذير منهم ومن بعدهم
أفرادا وجماعات الماضون منهم والحاضرون ، من الخوارج والروافض
والجهمية والمرجئة والكرامية وأهل علم الكلام الذين جرهم علم
الكلام إلى عقائد فاسدة مثل تعطيل صفات الله أو بعضها " . وقال
أيضا في ص ٣٦ : " وذكر العيوب والبدع في الكتب والأشخاص نصحا
للمسلمين أمر مطلوب شرعا "

وقال في خاتمة الكتاب (ص / ١٣١) : " لقد تبين للقارئ
المنصف :

(١) أن ما يدعي من وجوب الموازنة بين المثالب والمحاسن في نقد
الأشخاص والكتب والجماعات دعوى لا دليل عليها من الكتاب
والسنة ، وهو منهج غريب محدث .

(٢) وأن السلف لا يرون هذا الوجوب المدعى .

(٣) وأنه يجب التحذير من البدع وأهلها باتفاق المسلمين ، وأنه
يجوز بل يجب ذكر بدعهم والتحذير والتفجير منها " أهـ

وقد أخل ربيع في تراجمه بهذا (الواجب) (المطلوب شرعا) حين سكت عن بيان بدع المترجمين الاعتقادية ، بل إنه ذكر فيها محاسنهم مغفلا جانب التحذير من البدعة ، فجعلنا بذلك نترحم على أهل (الموازنة) الذين يذكرون السلبيات والإيجابيات ، فقد كان ربيع أكثر تسامحا منهم ! .

وإن تعجب فعجب نقل ربيع الإجماع على إهدار حسنات كل من رمي ببدعة والوقوف عند مثالبه ، حين نقل كلام عبد الرحمن عبد الخالق القائل في نقد أصول طائفة ربيع : " ومن هذه الأصول : إهدار حسنات كل من رمي ببدعة من أهل الإسلام ، والوقوف عند مثالب كل من له خطأ أو زلة لسان " .

قال ربيع معقبا عليه في كتابه (جماعة واحدة) ص ١٥٧ : " بل الذي ذكرته هو أصل أصيل من أصول أهل السنة والجماعة بل أجمعوا عليه " .

كذا قال ! فهل معنى ذلك أن ربيع في ترجمته لأولئك العلماء قد خرق إجماع الأمة حين ذكر حسناتهم وتغاضى عن بيان بدعهم ؟ نترك الإجابة لربيع نفسه .

ولا سبيل الى تفسير هذا التناقض بين صنيع ربيع في تراجم (النكت) وما قرره مدعيا أنه منهج أهل السنة والجماعة إلا بأحد تفسيرين :

الأول : أن يكون ربيع جاهلا ببدع هؤلاء المترجمين معتقدا أنهم على منهج أهل السنة والجماعة ، ولهذا اكتفى بذكر محاسنهم ، لأنه

لا يعلم أصلاً أن عندهم بدعا اعتقادية ، وقد يتصور خفاء أمر المازري والحميدي على ربيع ، لكن معتقد الجويني والزمخشري والفخر وابن حزم مما لا يتصور خفاؤه على ربيع لأنه معلوم عند ناشئة السلفيين فكيف بـ (العلامة) (إمام أهل السنة والجماعة) (أستاذ كرسي علم الحديث) ١٩

وإذا كان ربيع عاجزا عن التفرقة بين علماء السنة أصحاب المعتقد الصحيح وعلماء الكلام من أصحاب العقائد المنحرفة كالمعتزلة والأشاعرة والمتصوفة فأنى له أن يتصدى لبيان قضايا منهج أهل السنة والجماعة ؟ فمن كان هذا حاله لا يؤمن منه أن يستشهد بكلام بعض المبتدعة في تقرير وتقعيد منهج أهل السنة والجماعة ، لأنه لا يحسن التفريق بين السني والبدعي !!

وقد وقع من ربيع شئ من هذا الخلط في كتابه (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال) حيث استشهد بكلام من تلبس ببدعة النصب - وهو بغض عليّ رضي الله عنه - ، حيث قال في بيان الموقف من رواية المبتدع (ص ٣٠) : " قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني - رحمه الله - : ومنهم زائغ عن الحق صادق اللهجة ، قد جرى في الناس حديثه إذ كان مخذولا في بدعته مأمونا في روايته فهؤلاء عند ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذ لم يقو به بدعته " أه .

قلت : والجوزجاني قال ابن حبان : كان حريزي (١) المذهب ، ولم يكن بداعية وكان صلبا في السنة حافظا للحديث إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره ، وقال ابن عدي : كان شديد الميل الي مذهب أهل دمشق في الميل على علي ..

وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه : لكن فيه انحراف عن علي ، اجتمع على بابيه أصحاب الحديث فأخرجت له جارية فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها ، فقال : سبحان الله ! فروجة لا يوجد من يذبحها ، وعليٌّ يذبح في ضحوة نيِّفا وعشرين ألف مسلم ! (التهذيب : ١٨٢/١) .

وقال الحافظ في التقريب (٢٧٣) : " ثقة حافظ رمي بالنصب " .

ومما بدّع به ربيع سيد قطب : تتقصه لعثمان - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وطعنه فيه ، فماله أحجم عن تبديع الجوزجاني مع تحقق علة التبديع وقد ذكرنا نصوص الأئمة في بيان بدعته ؟ بل ما باله يستشهد بكلامه - وهو كما بينا - في تقرير منهج أهل السنة والجماعة ؟
نترك الإجابة لربيع ومريديه .

التفسير الثاني: أن يكون ربيع جاهلا بما سمّاه فيما بعد (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الأشخاص والكتب والطوائف) إلى مدة قريبة لا تزيد عن بضع سنين ، وأنه طوال المدة السابقة لتأليفه

(١) نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب . قاله الحافظ

كتاب (المنهج) سنة ١٤١٢هـ كان يعتقد أن منهج أهل السنة والجماعة يقوم على الموازنة أو على الأصح أنه لا حرج عند أهل السنة والجماعة في حكمهم على الأشخاص من ذكر محاسن المبتدعة والسكوت عن بيان بدعهم !!

ثم إنه انقلب عند تأليفه لذلك الكتاب من الضد إلى الضد ، فمن ذكر محاسن المبتدعة والسكوت عن بدعهم إلى وجوب ذكر بدعهم والسكوت عن محاسنهم ، فسبحان مصرف الأحوال (١) !! ومن كان هذا حاله ينبغي ألا يعول عليه في بيان منهج أهل السنة ، لأنه لا يؤمن أن يخرج بعد سنين قلائل بمنهج جديد ينسبه مرة أخرى إلى أهل السنة والجماعة .

ولسنا بحمد الله ممن يوافق ربيع على مذهبه (القديم) ولا (الجديد) بل نسير وفق منهج النقد الذي قرره محققو مذهب أهل السنة والجماعة كشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى والذهبي في مؤلفاته والحافظ ابن كثير في تاريخه ، والذي يتلخص في التنبية على البدع الاعتقادية التي تلبس بها المترجم والتحذير من اتباعه فيها أو التعويل على كلامه في المسائل الاعتقادية ، والانتفاع

(١) وقل مثل هذا عن مقرظ كتاب ربيع : سليم الهلالي فإنه بنى كتابه (الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة) على مبدأ الموازنة ، فإنه كان يبدأ كلامه عن جماعات (الأخوان المسلمين ، وحزب التحرير ، والتبليغ) بذكر حسناتهم ! (انظر كتابه ص / ٩٨ ، ١٢٧ ، ١٥٩) ثم نكص على عقبيه فقال في تقريره (ص٤) : " وينبغي الاهتمام في هذا المقام بأمر وهو أن الالتفات إلى محاسن أهل الأهواء في باب النصيحة مطية مظنة للخطر ، وما تحت قدم الداعي إلى ذلك وحض " ثم يقول : " إن نسبة هذا المنهج للسلف الصالح نسبة منكودة جديدة أن تفتح باب الفتنة على مصراعيه حيث تلقى بعده المستقبل في أحضان الأدعياء لأن محاسنهم ستطفئ على بدعهم ، فيلقون إليهم بالمودة وقد أمروا أن يشردوا بهم من خلفهم وأن يضربوا منهم كل بنان " !! ولمعرفة الأمانة العلمية عند سليم . انظر كتاب (الكشف المثالي عن سرقات سليم الهلالي لأحمد الكويتي) .

بكتبه فيما عدا ذلك ، وعدم إهدار حسناته بالكلية لأجل بدعته ،
وهو منهج قائم على التوسط والنصفة كما ترى خلافا لربيع في
قديمه وجديده ! ولعل الله ييسر أفراد رد مفصل على كتابه المسمى
(منهج أهل السنة والجماعة في نقد .. الخ) فإنه تجنى فيه على
أهل السنة ونسب إليهم ما هم منه براء ، والأولى بربيع - ومن كانت
بضاعته في العلم مثل بضاعته أن لا يتصدي لبحث تلك القضايا
المنهجية لأنه ليس من أهل تلك المسالك .



الختام

لقد تبين للقارئ المنصف :

(١) أن معرفة ربيع علوم الحديث معرفة محدودة بحاجة إلى قراءة واطلاع لتتمتّن وتتضج .

(٢) وأنه لا يحسن استقراء كتب أهل العلم فكثيرا ما ينفي وجود حديث أو ترجمة راو في كتاب ما ثم يتبين وجوده فيه ، وعلى هذا فلا يعول عليه في باب الاستقراء .

(٣) أن اطلاعه على كتب أهل العلم ضعيف ، ولذا تجده يخلط بين الكتب المتشابهة في عناوينها ، بل يحرف في أسماء بعضها ويجهل طباعة بعض فيحيل إلى المخطوط !

(٤) وأنه قد ضعف حديثين في (صحيح البخاري) .

(٥) وأنه لا يدقق في كلام المخالف بل يهجم عليه ناقدًا ومعترضا دون تأمل وتأن فيأتي بما لم يسبق إليه .

(٦) وأنه لا يحسن فهم النصوص ، ولذا تجده يستشكل ما كان جليا واضحا عند غيره .

(٧) وأنه لا يعرف الأصول العلمية لفنون التخرّيج كما لا يجيد الحكم على أسانيد الأخبار .

(٨) وأنه مع ضعف معرفته بمصطلح الحديث يحاول أن يتعقب أمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني فيأتي بتعقبات سمجة باردة .

(٩) وأنه كثير التصحيف لأسماء الرواة من أهل الحديث .

(١٠) وأن معرفته بتراجم الرواة والعلماء ، قاصرة فتعزّب عنه تراجم بعضهم مع أنها في الكتب المشهورة - كالميزان والتقريب - ، ويخلط بين تراجم بعضهم .

(١١) كما أنه لا يجيد صنعة تحقيق المخطوطات فيقع في أوهام في ضبط النص ويتصرف فيه أحيانا حسب معرفته القاصرة .

(١٢) وأنه على الرغم من محدودية معرفته بعلوم العربية إلا أنه يناقش ويعترض في بعض مسائلها التي لا يفقهها .

(١٣) وأنه لا يميز بين علماء السنة وعلماء البدعة ، فيكيل المديح لمن به بدعة اعتقاد ويسكت عن بيان بدعته .

(١٤) وأن (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب

والطوائف) عند ربيع مر بمرحلتين الأولى في تحقيقه للنكت والتي بلغ فيها التساهل مع العلماء المبدعين الي حد التميع والتميع ، والثانية : في كتابه (منهج أهل السنة) حيث رأى وجوب إهدار حسنات كل مبتدع وعدم ذكره إلا للتحذير من بدعته .

(١٥) وهي خلاصة الكتاب أن ربيع - لما تقدم - غير جدير بتقرير قضايا منهج أهل السنة والجماعة ، فبضاعته في علمه مزجاة ، وبحثه المنهجي يفتقر إلي الشمولية والتدقيق . وإنما يرجع فيها الى العلماء المعتبرين كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وعلماء الدعوة النجدية قديما ، والإمام ابن باز والعلامة ابن عثيمين حديثا .

وأخيرا فإنني أرجو أن يكون (المعيار) قد قدم للقارئ صورة واضحة ومنصفة عن حقيقة معرفة ربيع بعلوم الحديث النبوي ، وكشف بجلاء عن تطفله على الحديث وأهله ودلّ بما لا شك فيه على أنه بحاجة إلي إعادة تأسيس نفسه في ذلكم العلم العظيم ، لأن ألقاب الدكتور والمشيخة والإمامة لن تستر تلك التخاليط والجهالات ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وعليه التكلان ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



الفهرست

- الإهداء ٧
- التصدير ١٢
- مقدمة (المعيار) ١٥
- الفصل الأول : بيان ضعف استقراء ربيع لكتب أهل العلم وأنه لا يعول عليه في ذلك لتعجله ٢٣
- الفصل الثاني : بيان أن معرفة ربيع بكتب أهل العلم ضعيفة قاصرة ٢٦
- الفصل الثالث : ربيع يسقط هيبة (الصحيح) فيضعف حديثين من أحاديث البخاري ٣٣
- الفصل الرابع : ربيع لعجلته لا يتأمل في كلام المخالف بل يهجم عليه ناقدا ومعترضا فيأتي بالعجائب ٣٣
- الفصل الخامس : بيان ضعف معرفة ربيع بأصول التخريج والحكم على الأسانيد ٣٣

- الفصل السادس : بيان ضعف معرفة ربيع بقضايا علم
مصطلح الحديث ٤٠
- الفصل السابع : بيان تصحيقات ربيع في أسماء الرواة . ٤٧
- الفصل الثامن : الكشف عن حال ربيع في معرفة الرواة
وتراجم العلماء ٥١
- الفصل التاسع : بيان أوهام ربيع في تحقيق نص (النكت) .. ٥٨
- الفصل العاشر : بيان ضعف معرفة ربيع بعلوم العربية ٦١
- الفصل الحادي عشر : بيان تسامح ربيع مع أهل البدع .. ٦٦
- الخاتمة ٨٧